



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية

بمعنوان:

اثر الرسوم البيئية على التزام المؤسسات الصناعية

- دراسة ميدانية للمؤسسات بورقلة للفترة مارس ماي 2026 -

من إعداد الطالبين:

بقاري محمد اسلام

خدايش عبد المالك

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026/5/23

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأعضاء:

أد/نر محمد الخطيب (أستاذ - جامعة ورقلة).....رئيسا

أد/ احمد بضياف.....(أستاذ - جامعة ورقلة)..... مشرفا ومقررا

أد./عبد القادر دماش (أستاذ - جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2026/2025



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة وجباية

بعنوان:

اثر الرسوم البيئية على التزام المؤسسات الصناعية

- دراسة ميدانية للمؤسسات بورقلة للفترة مارس ماي 2026 -

من إعداد الطالبين:

بقاري محمد اسلام

خدائش عبد المالك

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026/5/23

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأعضاء:

أد/نمر محمد الخطيب (أستاذ - جامعة ورقلة)..... رئيسا

أد/ احمد بضيف..... (أستاذ - جامعة ورقلة)..... مشرفا ومقررا

أد./عبد القادر دماش (أستاذ - جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2026/2025

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
"وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ، نُورِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَضِيَائِهَا"
إلى من كللهم الله بالهبة والوقار. إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها
والذي العزيز.. ووالذي الغالية
رمز العطاء والصبر، أنوار حياتي ومنبع قوتي.. إليكما أهدي هذا الثمر.
إلى سند الروح وشركاء العمر
إخوتي وأخواتي
من كانوا لي دوماً عوناً ودافعاً للاستمرار.
إلى من غرسا فيّ بذور القيم والتربية الأولى
جدي وجدتي العزيزين
اعترافاً بجميلهما الذي لا يُنسى ورعايتهما التي أحاطتني منذ الصغر.
إلى الرفاق الذين جعلوا من عناء الدراسة رحلة ممتعة
إلى الأصدقاء الأوفياء، وأخص بالذكر الصديق: "بلخير زعطوط"
شكراً لوقوفك بجانبني في الأيام الصعبة، ولتلك الروح التي رفعت معنوياتي كلما تعثرت الخطى.
إلى كل من آمن بي يوماً. ودعمني بدعوة صادقة في ظهر الغيب
وأخيراً، أهدي هذا العمل لنفسي
لنفسي الطموحة والمكافحة
التي لم تستسلم رغم التحديات، وآمنت بالوصول مهما طال الطريق.
"وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين"

الاهتمام

أهدي هذا العمل:

إلى التي أنارت دربي وطريقي بدعواتها طوال حياتي، منبع الحب والحنان لا يكفيتها أي إهداء أو تقدير، ولا أستطيع رد فضلها طوال

حياتي والدي العزيزة

إلى الذي أردت أن أحقق له حلمه، إلى من أستمد منه قوتي

إلى الذي كان لي السند الأول والأخير للوصول إلى ما أنا فيه الآن

والدي العزيز

حفظهما الله وبارك في عمرهما

إلى وإخوتي وأخواتي وإلى كل أصدقائي وزملائي

إلى كل من يعرفه قلبي ولم يذكرهم قلبي

إلى كل طالب علم

خدايش عبد المالك

شكرى و تقبلين

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، وسخر لنا من يعيننا على ذلك، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله كما قال رسولنا الكريم عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم.
فكل الشكر والتقدير لأستاذنا المشرف أ.د/ أحمد بضياف

لما قدمه لنا من توجيهات ونصح في إنجاز هذا العمل، وصبره معنا وتشجيعه المستمر لنا.
كما نشكر جميع الزملاء اللذين ساندونا وشجعونا لإتمام هذا العمل وجميع الأساتذة الذين أفادونا في مشوارنا هذا.
كما أتوجه بخالص الشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة _ كل باسمه _ لقبولهم مناقشة هذا العمل.
جزاكم الله خيرا

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الرسوم البيئية على التزام المؤسسات الصناعية بالسلوك البيئي في ولاية ورقلة، من خلال استقصاء آراء الفاعلين في المؤسسات الصناعية الطاقوية بولاية ورقلة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري، والمنهج التحليلي عبر استبيانات موزعة على عينة عشوائية. أظهرت النتائج أن الأبعاد التشريعية، المالية والاقتصادية، والمحاسبية للرسوم البيئية تسهم بشكل معنوي في تعزيز الالتزام البيئي، حيث بينت النماذج الإحصائية وجود علاقات ارتباط متوسطة إلى قوية مع المتغير التابع. في المقابل، كان البعد التنظيمي ضعيفا وغير معنوي، مما يبرز الحاجة إلى تطوير الإجراءات التنظيمية والرقابة الداخلية. خلصت الدراسة إلى أن وضوح التشريعات، والتأثير المالي والاقتصادي، والإفصاح المحاسبي تعد محددات أساسية لتحسين الأداء البيئي وضمان استمرارية المؤسسات، مع أهمية خاصة لدور المحاسبين في تعزيز الامتثال وتطبيق المعايير البيئية.

الكلمات المفتاحية: رسوم البيئية، التزام البيئي، مؤسسات الصناعية، محاسبة البيئية، إفصاح محاسبي.

Abstract

This study aims to examine the impact of environmental fees on the compliance of industrial institutions with environmental behavior in Ouargla Province, by surveying the views of actors in energy-related industrial institutions. The study adopted the descriptive method to clarify the theoretical framework, and the analytical method through questionnaires distributed to a randomly selected sample.

The results revealed that the legislative, financial and economic, and accounting dimensions of environmental fees significantly contribute to enhancing environmental compliance, as statistical models showed moderate to strong correlations with the dependent variable. In contrast, the organizational dimension was weak and not statistically significant, highlighting the need to develop organizational procedures and internal control.

The study concluded that the clarity of legislation, the financial and economic impact of environmental fees, and accounting disclosure are key determinants for improving environmental performance and ensuring institutional sustainability. These findings are particularly relevant for accountants in industrial institutions, as they emphasize their role in disclosure and the application of environmental standards to ensure compliance, improve corporate image, and strengthen sustainability.

Keywords: Environmental fees, Environmental compliance, Industrial institutions, Environmental accounting, Accounting disclosure.

	الإهداء
	شكر وتقدير
III	الملخص
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال البيانية
VIII	قائمة الملاحق
أ-و	المقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري والأدبيات التطبيقية الرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري الرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية
03	المطلب الأول: الرسوم البيئية
07	المطلب الثاني: إلتزام المؤسسات الصناعية
16	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية المتعلقة الرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية
16	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
19	المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة
22	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية الرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية
24	تمهيد
25	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة
42	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة.
55	خلاصة الفصل الثاني
57	الخاتمة
60	المراجع
64	الملاحق
79	قائمة الفهرس

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	تميز الرسوم البيئية عن الجباية التقليدية	05
(02-01)	أنواع أخرى للضريبة	14
(01-02)	الاستبانات الموزعة على مجتمع الدراسة	26
(02-02)	مجموع الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي	26
(03-02)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	28
(04-02)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	29
(05-02)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	30
(06-02)	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المؤسسة	31
(07-02)	توزيع عينة الدراسة حسب اسم المؤسسة	32
(08-02)	لمقياس ليكرت ذو المستويات الثلاثة	35
(09-02)	صدق وثبات أداة الدراسة	37
(10-02)	يوضح معاملات الارتباط بين البعد التشريعي وفقراته الفرعية	37
(11-02)	يوضح معاملات الارتباط بين البعد المالي والاقتصادي وفقراته الفرعية	38
(12-02)	معاملات الارتباط بين البعد المحاسبي وفقراته الفرعية	39
(13-02)	يوضح معاملات الارتباط بين البعد التنظيمي وفقراته الفرعية	39
(14-02)	يوضح معاملات الارتباط بين المتغير التابع وفقراته الفرعية	40
(15-02)	يوضح معاملات الارتباط بين المتغير التابع والأبعاد المستقلة	41
(16-02)	يوضح تصنيف الإجابات وفق المتوسط الحسابي المرجح	43
(17-02)	يوضح إجابات الافراد للبعد التشريعي	43
(18-02)	يوضح إجابات الافراد للبعد المالي والاقتصادي	44
(19-02)	يوضح إجابات الافراد للبعد المحاسبي	45
(20-02)	يوضح إجابات الافراد للبعد	46
(21-02)	يوضح إجابات الافراد للمتغير التابع	47
(22-02)	يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الاولى البعد التشريعي	48
(23-02)	يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الثانية البعد المالي والاقتصادي	50
(24-02)	يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الثالثة البعد المحاسبي	52
(25-02)	يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الرابعة البعد التنظيمي	53

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
هـ	نموذج الدراسة الحالي	(01-01)
29	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	(01-02)
30	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	(02-02)
31	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المؤسسة	(03-02)

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
61	الاستبيان	(01-01)
63	مخرجات برنامج spss26	(01-02)

مقدمة

➤ توطئة

لقد أدى التطور الصناعي المتسارع إلى زيادة الإنتاجية وتوسيع نطاق المؤسسات الاقتصادية، غير أن هذا النمو ترافق مع آثار بيئية سلبية نتيجة الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، وكثرة المخلفات الصناعية السائلة والصلبة والانبعاثات الغازية التي فاقت قدرة النظام البيئي على الاستيعاب. هذه التحديات البيئية لم تعد مجرد ظواهر جانبية، بل أصبحت تشكل تهديداً مباشراً للتوازن الطبيعي وجودة الحياة، مما جعل مسألة إدماج البعد البيئي في السياسات الصناعية ضرورة ملحة وليست خياراً ثانوياً.

لقد فرضت هذه الوضعية على الحكومات التدخل عبر أدوات اقتصادية وتشريعية للحد من التلوث وضمان إدماج البعد البيئي في إدارة المؤسسات الصناعية، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة التي تقوم على الموازنة بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال مؤسسات صناعية مسؤولة، تدرك أن الحفاظ على الموارد الطبيعية هو شرط أساسي لاستمرارية نشاطها على المدى الطويل.

ومن بين أهم الأدوات الاقتصادية التي اعتمدها السلطات العمومية في هذا المجال نجد الرسوم البيئية، باعتبارها آلية مالية تهدف إلى تحميل المؤسسات الصناعية تكلفة الأضرار البيئية الناجمة عن نشاطها، وتحفيزها على تبني سلوكيات أكثر التزاماً بالمعايير البيئية. فالرسوم البيئية لا تقتصر على كونها أداة ردعية، بل تمثل أيضاً وسيلة تحفيزية لتشجيع المؤسسات على الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، واعتماد أساليب إنتاجية أقل تلويثاً وأكثر توافقاً مع متطلبات البيئة.

تعد الرسوم البيئية جزءاً من السياسة الجبائية الحديثة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي وحماية البيئة، حيث تساهم في توجيه المؤسسات نحو تحمل مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، وتدفعها إلى إدماج البعد البيئي في حساباتها المالية والمحاسبية. كما أن فعاليتها ترتبط بمدى صرامة تطبيقها من طرف السلطات العمومية، ومدى استعداد المؤسسات الصناعية لتبني ثقافة الالتزام البيئي.

■ إشكالية البحث

إلى أي مدى تساهم الرسوم البيئية في تعزيز التزام المؤسسات الصناعية بالمعايير والقوانين البيئية في الجزائر؟

■ الأسئلة الفرعية

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية، تتفرع الأسئلة البحثية التالية:

- 1- ما مدى تأثير الإطار التشريعي للرسوم البيئية على التزام المؤسسات الصناعية بالمعايير البيئية؟
- 2- هل تؤثر الرسوم البيئية من الناحية المالية والاقتصادية على سلوك المؤسسات تجاه حماية البيئة؟
- 3- ما دور المعالجة المحاسبية والتنظيمية للرسوم البيئية في تعزيز الالتزام البيئي داخل المؤسسة؟

■ فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية

تساهم الرسوم البيئية بشكل إيجابي في تعزيز التزام المؤسسات الصناعية بالمعايير والقوانين البيئية.

الفرضيات الفرعية

- 1- يساهم وضوح التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالرسوم البيئية في تعزيز التزام المؤسسات الصناعية بالمعايير البيئية؛
- 2- للرسوم البيئية تأثير مالي واقتصادي يدفع المؤسسات إلى تقليل الأنشطة الملوثة للبيئة؛
- 3- يساهم الإفصاح والمعالجة المحاسبية للرسوم البيئية في تحسين مستوى الالتزام البيئي داخل المؤسسة.
- 4- تساهم الهياكل والإجراءات التنظيمية في تعزيز الالتزام البيئي داخل المؤسسات الصناعية

■ أهمية الدراسة

- ✓ إبراز دور الرسوم البيئية كأداة مالية وجبائية في تقويم سلوك المؤسسات الصناعية؛
- ✓ المساهمة في فهم العلاقة بين السياسة الجبائية والالتزام البيئي في السياق الجزائري؛
- ✓ تقديم نتائج عملية تساعد السلطات العمومية على تقييم فعالية الرسوم البيئية في ولاية ورقلة؛
- ✓ دعم الدراسات الأكاديمية في مجال الحماية البيئية وربطها بالواقع الصناعي المحلي.

■ أهداف الدراسة

- ✓ توضيح أثر الرسوم البيئية على مستوى التزام المؤسسات الصناعية بالمعايير البيئية؛
- ✓ تحديد العلاقة بين الرسوم البيئية والتكاليف المالية للمؤسسات الصناعية؛
- ✓ التعرف على مدى إدماج الرسوم البيئية في الأنظمة المحاسبية والتنظيمية للمؤسسات؛
- ✓ قياس فعالية الرسوم البيئية في ولاية ورقلة من خلال آراء المؤسسات الصناعية والجهات الجبائية.

■ أسباب اختيار الموضوع

- ✓ تزايد الاهتمام بالسياسات البيئية والجبائية في الجزائر؛
- ✓ الحاجة إلى دراسات ميدانية توضح أثر الرسوم البيئية على المؤسسات الصناعية؛
- ✓ ارتباط الموضوع بالتخصص الأكاديمي والميول البحثية للباحث؛
- ✓ أهمية ولاية ورقلة كمجال صناعي نشط يطرح تحديات بيئية واضحة.

■ حدود البحث

- ✓ المجال المكاني: عينة من المؤسسات الصناعية بولاية ورقلة؛
- ✓ المجال الزمني: السنة الجامعية 2025/2026؛
- ✓ المجال الموضوعي: أثر الرسوم البيئية على التزام المؤسسات الصناعية بالسلوك البيئي؛

■ المنهجية

- ✓ المنهج الوصفي: لتوضيح الإطار النظري للرسوم البيئية والسلوك الصناعي؛
- ✓ المنهج التحليلي: لدراسة العلاقة بين الرسوم البيئية والالتزام البيئي؛

■ أداة جمع البيانات

- ✓ الاستبيان: موجه إلى مسؤولي المؤسسات الصناعية بولاية ورقلة.
- ✓ يتضمن محاور مرتبطة بالأبعاد الثلاثة:
- التشريعي والجبائي (مدى وضوح التشريعات وتطبيق الرسوم)؛
- المالي والاقتصادي (أثر الرسوم على التكاليف والاستثمارات البيئية)؛
- التنظيمي والمحاسبي (كيفية إدماج الرسوم في الحسابات والأنظمة الداخلية).

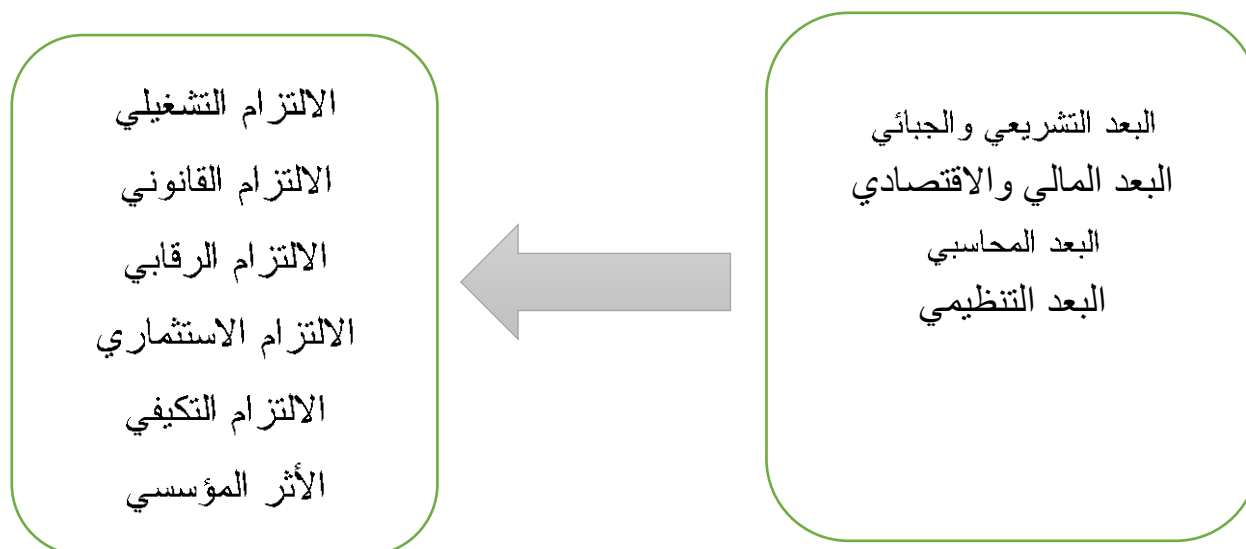
■ نموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة، سنعتمد على نموذج خاص بنا يركز على تحليل العلاقة بين متغيرات، وذلك وفق الشكل الموالي:

الشكل (01-01): نموذج الدراسة الحالي

المتغير التابع: الالتزام بالمعايير البيئية

المتغير المستقل: الرسوم البيئية



■ هيكل الدراسة

✓ الفصل الأول : الاطار النظري والأدبيات التطبيقية الرسوم البيئية والالتزام المؤسسات الصناعية؛

✓ الفصل الثاني : الدراسة الميدانية الرسوم البيئية والالتزام المؤسسات الصناعية.

الفصل الأول:

الإطار النظري والأدبيات التطبيقية الرسوم
البيئية والتزام المؤسسات الصناعية

تمهيد

أصبحت الرسوم البيئية من أهم الأدوات القانونية والمالية التي تعتمد عليها الدولة لتوجيه سلوك المؤسسة الصناعية نحو احترام القواعد البيئية، وذلك من خلال تحميلها جزءا من التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن التلوث. لم يعد دور المؤسسة الصناعية مقتصرًا على الإنتاج وتحقيق الربح، بل امتد إلى الوفاء بالتزامات جبائية ذات بعد بيئي، تشمل التصريح، والقياس، والمراقبة، ودفع الرسوم المترتبة على مختلف أشكال التلوث الصناعي.

سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: الإطار النظري الرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية المتعلقة الرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية

المبحث الأول: الإطار النظري الرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية

سنتطرق في هذا المبحث الى مفاهيم المتعلقة بالرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للرسوم البيئية

الفرع الأول: الجباية البيئية

تمثل الجباية البيئية في مختلف الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين بغرض التعويض عن الضرر الذي يسببه الملوث للبيئة، كما تشمل كذلك مختلف التحفيزات الجبائية والإعفاءات بالنسبة للمن يزاولون نشاطات تكون صديقة للبيئة.¹

الفرع الثاني: مفهوم الرسوم البيئية

الرسوم البيئية هي رسوم على الأنشطة أو المنتجات التي تؤثر سلبا على البيئة، ومصممة لتعزيز السلوك الصديق للبيئة. ومع ذلك، فإن عدم كفاية الرسوم البيئية ونقص التعاون الفعال بين الوكالات يمكن أن يقوض الجهود المبذولة لدمج تدابير حماية حيوية للبيئة والصحة والسلامة. تلعب الرسوم البيئية المطبقة بفعالية دورا حيويا في تشجيع الممارسات المسؤولة وحماية الموارد البيئية.²

يقصد بالرسوم البيئية تلك الاقتطاعات المالية التي تفرض على الأنشطة أو المنتجات أو الانبعاثات المسببة للضرر البيئي، بقصد إدراج التكلفة البيئية ضمن تكلفة النشاط الاقتصادي، وبما يؤدي إلى توجيه المؤسسة الصناعية نحو تقليل الأثر

البيئي لنشاطها. ومن ثم فهي ليست مجرد مورد مالي للدولة، بل أداة لتعديل السلوك الإنتاجي والاستهلاكي.³

الفرع الثالث: الأساس الاقتصادي للرسوم البيئية

يقوم الأساس الاقتصادي للرسوم البيئية على فكرة استبطان الآثار الخارجية السلبية، أي إلزام المؤسسة الصناعية بتحمل التكلفة الحقيقية للتلوث الذي تسببه للغير وللمجتمع. فالنشاط الصناعي الملوث لا ينبغي أن يظل منتجاً لأرباح خاصة مع نقل أعبائه البيئية إلى الجماعة، ولذلك تأتي الرسوم البيئية لتصحيح هذا الاختلال.⁴

¹ صونية، بنطية، الجبابة البيئية كآلية لحماية البيئة. الملتقى الدولي حول النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري، جامعة قلمة، 2013، ص 5.

² بتوقيت 17:45 تاريخ المشاهدة <https://www.wisdomlib.org/concept/environmental-fee01.04.2026>

³ Cécile Remeur، 2020، 'Comprendre la fiscalité environnementale'، Service de recherche du Parlement européen (EPRS)، PE 646.124.

⁴ Alain Karsenty، 2016، 'Introduction à la fiscalité environnementale'، IUCN، p 2-3

وتقوم هذه الرسوم على مبدأ "الملوث يدفع"، حيث يُعتبر فرضها وسيلة لإعادة التوازن بين المصلحة الخاصة للمؤسسة والمصلحة العامة للمجتمع. فهي لا تهدف فقط إلى تحصيل موارد مالية إضافية للدولة، بل إلى دفع المؤسسات نحو اعتماد تقنيات إنتاج نظيفة، والحد من الانبعاثات الملوثة. كما أن هذه الرسوم تسهم في إدماج التكلفة البيئية ضمن حسابات المؤسسة، مما يجعلها أكثر وعياً بالمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية لأنشطتها. إن الرسوم البيئية تعتبر أداة اقتصادية فعالة لتشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا الخضراء، إذ تدفع المؤسسات إلى البحث عن بدائل أقل تكلفة وأكثر توافقاً مع المعايير البيئية. كما أنها تُسهم في تحقيق العدالة البيئية، من خلال تحميل الملوّثين تكلفة الأضرار التي تلحق بالصحة العامة والموارد الطبيعية. ومن ثم، فإن تطبيق هذه الرسوم يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات البيئية، ويُرسخ ثقافة التنمية المستدامة داخل النسيج الاقتصادي.

الفرع الرابع: الأساس القانوني للرسوم البيئية في ضوء مبدأ الملوث الدافع

يرتكز التزام المؤسسة الصناعية بدفع الرسوم البيئية على مبدأ الملوث الدافع، الذي مؤداه أن من يتسبب في الضرر البيئي يجب أن يتحمل كلفته، بدل تحميلها للخزينة العامة أو للأفراد. ويعد هذا المبدأ حجر الزاوية في بناء الجباية البيئية الحديثة، لأنه ينقل المسؤولية من المجال الأخلاقي العام إلى نطاق الالتزام القانوني والمالي المباشر.¹

الفرع الخامس: تمييز الرسوم البيئية عن الجباية التقليدية

تختلف الرسوم البيئية عن الجباية التقليدية في أن الغرض منها ليس التحصيل المالي فقط، بل التأثير في السلوك الاقتصادي. فالجباية البيئية تستهدف النشاط الملوّث مباشرة، وكلما كانت فعالة في تقليل التلوث انخفض مردودها المالي، وهو ما يميزها عن الضرائب العادية التي تقوم أساساً على تحقيق الإيراد العام.²

¹ Hamiti, D. (2022). *La fiscalité environnementale comme outil de protection de l'environnement en Algérie*. *Revue des Économies Financières Bancaires & de Management*, p. 506

² Karsenty, A. (2016). *Introduction à la fiscalité environnementale*. Gland, Suisse: IUCN, pp. 5–6.

الجدول رقم (01-01): تمييز الرسوم البيئية عن الجباية التقليدية

البند المقارن	الرسوم البيئية	الجبابة التقليدية
الهدف الأساسي	التأثير في السلوك الاقتصادي وتقليل التلوث	تحقيق الإيراد العام للدولة
المجال المستهدف	الأنشطة الملوثة مباشرة (الصناعة، الطاقة، النقل).	جميع الأنشطة الاقتصادية دون تمييز
العلاقة بالإيراد	كلما كانت فعالة في تقليل التلوث انخفض مردودها المالي	كلما توسعت القاعدة الضريبية ارتفع الإيراد
الوظيفة الاقتصادية	أداة لتصحيح الاختلالات البيئية واستبطان الآثار الخارجية	أداة مالية لتغطية النفقات العامة
الأثر الاجتماعي	تعزيز العدالة البيئية وتحمل الملوث تكلفة الضرر	توزيع العبء المالي على المجتمع بشكل عام
الطابع التحفيزي	تشجع المؤسسات على الابتكار واعتماد التكنولوجيا النظيفة	لا تهدف إلى تغيير السلوك الاقتصادي مباشرة
المرجعية النظرية	مبدأ "الملوث يدفع (Polluter Pays Principle)"	مبدأ العدالة الضريبية وتوزيع الأعباء
المرونة التطبيقية	قابلة للتعديل حسب درجة التلوث ومستوى الانبعاثات	ثابتة نسبياً وتخضع لقوانين الجباية العامة
الأثر على المؤسسة	إدماج التكلفة البيئية ضمن الحسابات المالية	إدماج التكلفة المالية ضمن الحسابات الضريبية
الوظيفة البيئية	حماية الموارد الطبيعية والصحة العامة	

المصدر: المديرية العامة للضرائب الجزائرية - (DGI) نصوص قانونية ومالية تميز بين الرسوم ذات الطابع البيئي والضرائب العامة.

الفرع السادس: دور الوعاء الضريبي في تحديد سعر الرسوم البيئية

قبل التطرق للوعاء الضريبي كيفية تحديده وكذا آليات تحديد سعر الضريبة البيئية، نتطرق إلى المكلف بالضريبة البيئية.

أولاً: المكلف بالضريبة البيئية

يعتبر مبدأ الملوث الدافع أحد أشهر المبادئ التي من ينسب عبء التلوث إلى المتسبب فيه، أي أن المكلف بدفع الضريبة البيئية يجب عليه تحمل الأعباء المتعلقة بإجراءات منع التلوث الناتج جراء النشاط المسبب له ومراقبة تنظيف وإعادة الحال إلى ما كان عليه وهذا وفقا لما تقررته السلطة.¹

بالعودة إلى المشرع الجزائري فقد تناول هذا المبدأ في القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وهذا تكريسا للمبدأ 16 من مبادئ إعلان مؤتمر ريودي جانيرو 1992 للبيئة والتنمية.²

كما يعتبر مبدأ الملوث الدافع أداة تهدف إلى تحديد وتقليص نسب التلوث بالدرجة الأولى وتهدف أيضا إلى توفير النفقات اللازمة لمنع ومكافحة التلوث أي أنه المبدأ الذي يهدف إلى وضع إجراءات للوقاية والتقليل من التلوث، حيث أن مكافحة هذا التلوث يجب أن يتحملها الملوث نفسه، حتى يضمن الملوث القضاء على التلوث بصمه حقيقية ودائمة.³

الوعاء الضريبي البيئي: إن موضوع تحديد وعاء الجباية البيئية يركز أساسا على اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة أي اختيار العناصر التي يتضمنها الوعاء الخاضع للضريبة، حيث يقوم على أساس وجود علاقة واضحة منطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي الملموس على البيئة ويكون ذلك بإعطاء تعريفات موحدة داخل نطاق الحدود الجغرافية التي تطبق فيها الضريبة، هذا التحديد الدقيق والتعريف الموحد للعناصر الخاضعة للضريبة يزيد من مصداقية التأثير البيئي للضريبة.⁴

إن تعدد المصادر والأشكال والتأثيرات المرفقة للتلوث جعل من تحديد وعاء الضريبة على التلوث من الأمور المعقدة، ويعتمد تحديد هذا الوعاء على عناصر ثلاث:

- ✓ اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة؛
- ✓ تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من الوعاء محل الاختيار؛
- ✓ تقدير وعاء الضريبة على التلوث أي قياسه.

ثانيا: تحديد سعر الضريبة البيئية

¹ عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012، ص 27.

² القانون 10-03 المؤرخ 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة إطار التنمية المستدامة، ج ر، عدد 43 الصادرة في 2003/07/20.

³ أحمد فنيديس، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، 2016، ص 154.

⁴ فاطمة الزهراء زروا طي، إشكالية تفسير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 148.

إن تحديد سعر الضريبة أو مقدارها الذي يفرض على المتسبب في إحداث التلوث يعتمد أسلوبين في غالب تشريعات الدول التي تعتمد الضرائب البيئية وهما:

1. السعر الثابت: في الفقه الضريبي يعتبر السعر الثابت؛ تلك القيمة أو المعدل الذي لا يتغير مهما تغير الوعاء الضريبي، أي أن الضريبة تحسب على أساس معدل ثابت مهما كان حجم أو قيمة المادة الخاضعة للضريبة.

2. السعر التصاعدي: يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد وعائها، ويتميز أنه يتماشى مع مبدأ العدالة، وتأخذ به التشريعات المالية في العديد من الدول، وهو يعد من أدوات التوجيه الاقتصادي، وقد يكون له أثر فعال في حث الملوث على تجنب أسعار الضريبة المرتفعة، وبالتالي تخفيض ما يقذفه إلى البيئة من وحدات التلوث، إلى أن يتم تحديد الحدود التي يبدأ عندها التصاعد، بمعرفة جهة علمية متخصصة.¹

المطلب الثاني: التزام المؤسسات الصناعية تجاه الرسوم البيئية

الفرع الأول: الالتزامات الإجرائية للمؤسسة الصناعية تجاه الرسوم البيئية

أولاً: الالتزام بالتصريح بالنشاط الملوث ومصدر التلوث

يقتضي الخضوع للرسوم البيئية أن تعرف المؤسسة الصناعية الإدارة المختصة بطبيعة نشاطها وبمستوى الانبعاثات أو التصريفات أو النفايات الناتجة عنه، لأن تحديد الوعاء الجبائي البيئي لا يتحقق إلا بعد ضبط مصدر التلوث ونطاقه. ولذلك يرتبط الالتزام المالي ابتداءً بالتزام معلوماتي وتصريحي سابق عليه.²

ثانياً: الالتزام بالقياس والرصد البيئي للانبعاثات والتصريفات

لا يكفي مجرد وجود نشاط صناعي حتى يستحق الرسم البيئي، بل يجب قياس حجم الانبعاثات الغازية، والمياه المستعملة، والنفايات الناتجة عن النشاط. ولهذا تنقيد المؤسسة الصناعية بواجب الرصد البيئي الدوري، لأن تقدير الرسم البيئي يتوقف على الكمية المتجاوزة للحدود أو على حجم الطرح الملوث.³

¹ محمد بن عزة، فعالية النظام الضريبي لحماية البيئة من أشكال التلوث، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جوان 2016، ص 197.

² United Nations، 2019، 'Environmental tax issues'، Committee of Experts on International Cooperation in Tax Matters، E/C.18/2019/CRP.4، p 17-25.

³ مسعود كرسك، المراجعة البيئية ودورها في تحقيق الالتزام البيئي للمؤسسات الصناعية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية - وحدة ورقلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021، ص ص 100-111.

ثالثا: الالتزام بمسك السجلات والوثائق البيئية

من مستلزمات الامتثال للرسوم البيئية أن تحتفظ المؤسسة الصناعية بالسجلات المرتبطة بالعمليات الإنتاجية، وكميات الملوثات، ونتائج القياس، ومحاضر المتابعة البيئية، لأن هذه الوثائق تمثل أساس الإثبات عند المراجعة أو المراقبة. ويغدو التوثيق البيئي هنا جزءاً من الالتزام الجبائي نفسه.¹

رابعا: الالتزام بالخضوع للمراجعة والرقابة الجبائية والبيئية

تخضع المؤسسة الصناعية، بحكم طبيعة نشاطها الملوث، لرقابة مزدوجة: رقابة بيئية للتأكد من مطابقة نشاطها للمعايير القانونية، ورقابة جبائية للتحقق من صحة الوعاء والرسم المستحق. وتؤدي المراجعة البيئية دوراً محورياً في كشف حالات عدم التصريح أو النقص في البيانات أو عدم احترام القيم الحدية.²

الفرع الثاني: صور الرسوم البيئية التي تلتزم بها المؤسسة الصناعية

أولاً: الرسم على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي

من أهم الرسوم البيئية التي تتحملها المؤسسة الصناعية الرسم المفروض على الانبعاثات الجوية الصناعية، خاصة عندما تتجاوز المقادير المنبثقة الحدود القانونية المسموح بها. وهذا الرسم يؤدي وظيفة ردعية وتحفيزية في الآن نفسه، إذ يدفع المؤسسة إلى تحسين تجهيزاتها والانتقال إلى تقنيات أقل تلويثاً.³

ثانياً: الرسم على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي

تلتزم المؤسسة الصناعية كذلك بأداء الرسم المفروض على المياه المستعملة التي تصرفها إلى الوسط الطبيعي أو الشبكات العامة متى كانت ذات حمولة ملوثة. وتحدد قيمة هذا الرسم بحسب حجم المياه المطروحة ودرجة التلوث، بما يجعل المحافظة على أنظمة المعالجة المسبقة خياراً اقتصادياً وقانونياً في آن واحد.⁴

ثالثاً: الرسم على النفايات الصناعية الخاصة والخطرة

¹ غريب وريدة، واقع التزام المؤسسات الصناعية بمتطلبات الإدارة البيئية: دراسة حالة شركة أنابيب - ALPHAPIPE غرداية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة غرداية، 2022، ص 65.

² Keen, M. (2023). *Taxation and the Environment: An Overview of Key Issues for Developing Countries*. Fondation pour les études et recherches sur le développement international (Ferdi), pp. 31–37.

³ شوطم الحاج، وعبادي قادة، الجبائية الخضراء كآلية قانونية للتأهيل البيئي للمنشآت المصنفة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 2019، ص 16.

⁴ معمري عبد الوهاب، وموري سميرة، دور الجبائية البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية بشار، ASJP، 2022، ص 241-236.

يمثل تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة أحد الأوعية الأساسية للرسوم البيئية، لأن المشرع يستهدف من خلال هذا الرسم تقليص اللجوء إلى التخزين ودفع المؤسسة الصناعية إلى المعالجة أو التثمين أو التخلص الآمن. لذلك فإن واجب الدفع هنا يرتبط مباشرة بإدارة النفايات الصناعية داخل المؤسسة.

رابعاً: الرسوم المرتبطة بالوقود والزيوت والمنتجات الصناعية الملوثة

لا تقف الجباية البيئية عند الانبعاثات المباشرة، بل تمتد إلى بعض المنتجات والمواد التي ترتبط بأثر بيئي ضار، مثل الوقود والزيوت والشحومات وبعض المواد الصناعية. وتلتزم المؤسسة الصناعية بهذه الرسوم إما بوصفها مستهلكاً مهنيّاً أو بوصفها منتجاً أو مستورداً لتلك المواد.¹

الفرع الثالث: آثار التزام المؤسسة الصناعية بالرسوم البيئية وحدود فعاليته

أولاً: أثر الرسوم البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة

تسهم الرسوم البيئية في دفع المؤسسة الصناعية إلى مراجعة أساليبها الإنتاجية وتقليص مصادر التلوث، لأن خفض الانبعاثات أو النفايات يؤدي مباشرة إلى خفض العبء الجبائي. ومن ثمّ تصبح الرسوم البيئية وسيلة لتحسين الأداء البيئي، لا مجرد عبء مالي إضافي.²

ثانياً: دور الرسوم البيئية في تحفيز الابتكار والتكنولوجيا النظيفة

تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن الجباية البيئية، إذا صممت بوضوح واستقرار، تدفع المؤسسات إلى الابتكار والبحث عن حلول تقنية أقل تلويثاً وأكثر نجاعة. فالضريبة أو الرسم البيئي لا يقتصر أثره على الردع، بل قد يولد حافزاً للاستثمار في التقنيات النظيفة والرفع من الكفاءة الإنتاجية.³

ثالثاً: أثر الرسوم البيئية على التكلفة والتنافسية الصناعية

رغم مزايا الرسوم البيئية، إلا أنها قد ترفع تكاليف الإنتاج بالنسبة لبعض القطاعات الصناعية، خاصة الأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة. لذلك تلجأ التشريعات المقارنة أحياناً إلى التخفيفات أو الإعفاءات أو المعاملة

¹ شوطم الحاج، وعيادي قادة، الجبائية الخضراء كآلية قانونية للتأهيل البيئي للمنشآت المصنفة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 2019، ص 17-18.

² معمري عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 231.

³ Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE). (2010). *La fiscalité, l'innovation et l'environnement*. Paris: Éditions OCDE, p. 82.

القطاعية المختلفة منعاً لهروب الاستثمارات أو تضرر القدرة التنافسية، غير أن الإفراط في الإعفاء قد يضعف الفعالية البيئية للرسم.¹

رابعاً: حدود فعالية الرسوم البيئية وضرورة دعمها بالمراجعة والحوكمة
لا تحقق الرسوم البيئية أهدافها تلقائياً، إذ تتوقف فعاليتها على دقة الوعاء، وشفافية التصريح، وكفاءة الإدارة، ووجود آليات مراجعة ومتابعة. فإذا ضعفت الرقابة أو غابت البيانات الصحيحة، تحولت الحماية البيئية إلى التزام شكلي محدود الأثر. لذلك ينبغي أن تقتزن الرسوم البيئية بحوكمة بيئية فعالة ومراجعة دورية داخل المؤسسة الصناعية.²

الفرع الرابع: الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر

سعت الجزائر منذ سنة 2002 إلى إيجاد إجراءات مالية لمحاربة التلوث والتقليل منه لذا أصدرت ما يسمى بقانون الحماية البيئية، واقد تم إدخال أو لضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992 حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة TAPD، وكان التجسيد الفعلي للحماية البيئية كأداة اقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية لسنوات 2002، 2000 و 2003. ومن خلالها سنتناول الرسوم البيئية المؤسسة قانونياً.³
أولاً: الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة TAP

بموجب المادة 117 قانون رقم 91-25 مؤرخ في 11 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 18 ديسمبر 1991، يتضمن قانون المالية 1992 تتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة تم تأسيس هذا الرسم من القانون المالية 1992 والذي تم تعديله بالمادة 54 من القانون المالية سنة 2000 حيث تم تجديده بالمادة 202 لقانون المالية 2002.
يخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:⁴
✓ 33 % لميزانية الدولة؛

¹ Clément, M., Godzinski, A., & Vincent, I. (2019). *Les effets économiques de la fiscalité environnementale sur les ménages et les entreprises*. Rapport particulier n° 5, p. 77

² مسعود كرسك، 2021/2020، المراجعة البيئية ودورها في تحقيق الالتزام البيئي للمؤسسات الصناعية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية - وحدة ورقلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، ص 71.

³ بوزريع صاليجة، عائشة بوتلجة، *النظام الجبائي وأثره في الحد من التلوث "دراسة حالة الجزائر"*، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 3، 2018، ص 163

⁴ المادة 54 من قانون المالية، العدد 30، 31 ديسمبر 2019

✓ 67 % لصندوق الوطني للبيئة.

يتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و 5 و 6 من المرسوم التنفيذي رقم 09 _ 336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009.¹

ثانيا: الرسم التكميلي على التلوث الجوي من المصدر الصناعي (TCPA)

بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002 تم تأسيسه كما تم تعديله بالمرسوم التنفيذي 299_7 تبعا للمواد 1، 2، 3، أين تم تطبيق الوعاء مضاعف للكميات المنبعثة بحسب السلم من 1 إلى 5 درجات أي من 10% كحد أدنى إلى 100% كحد أقصى للمؤسسات المصنفة وفق النسب التالية:²

- 33% لصالح الصندوق الوطني للبيئة؛

- 50% لصالح الخزينة العمومية؛

- 17% لصالح البلدية.

ثالثا: الرسم على الوقود

اعتمد بموجب المادة 38 من قانون رقم 01 _ 21 يتضمن قانون المالية لسنة 2002 وهو يمثل 1 دج لكل لتر بترين يقتطع من المصدر كما تم تعديله بالمادة 55 من قانون المالية لسنة 2007 رقم 06 _ 24 ويوزع كالتالي:³

- 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة؛

- 20 % لصالح الخزينة العمومية؛

- 30 % لصالح البلدية.

رابعا: الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا تم اعتماده بموجب المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006 من قانون رقم 05 _ 16 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر 2005 يتضمن قانون المالية 2006، أين يحصل ويوزع بحسب ما نص عليه المرسوم التنفيذي 7 _ 117

¹ المواد 4 و 5 و 6 من المرسوم التنفيذي رقم 09 _ 336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

² المادة 91، المعدلة بموجب أحكام المادة 64 من قانون 11 - 17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني 1439 الموافق ل 27 ديسمبر 2017 والمتضمن قانون المالية 2018، ج ر ج ج، العدد 30، 31 ديسمبر 2019.

³ المادة 38، المعدلة بموجب أحكام المادة 55 من قانون 06 - 24 المؤرخ 2007

المؤرخ في 21 أبريل 2007 يحدد كفاءات اقتطاع وإعادة دفع الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنعة محليا.

خامسا: رسوم الزيوت والشحوم الزيتية:

اعتمد بموجب المادة 61 من قانون رقم 05-16 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر 2005 يتضمن قانون المالية 2006، رسم على الزيوت والشحوم، كما تم تعديله بموجب المادة 46 من أمر رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي 2008، أين يحصل ويوزع بحسب ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 07-118 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 21 أبريل 2007 يحدد كفاءات اقتطاع وإعادة دفع الرسم على الزيوت والشحوم وتخفي ارت الشحوم المستوردة أو المصنعة محليا.¹

سادسا: رسوم الإفرازات الصناعية السائلة:

اعتمد بموجب المادة 94 من قانون رقم 02-11 مؤرخ في 20 شوال عام 1423 الموافق 24 ديسمبر 2002، يتضمن قانون المالية 2003، رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، كما تم تعديله وتمتمه بموجب المادة 46 من أمر رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي 2008، أين يحدد كيفية تطبيق الرسم بحسب مرسوم التنفيذي رقم 07-07-300 مؤرخ في 15 رمضان عام 1428 الموافق 27 سبتمبر 2007.²

سابعا: رسوم النفايات الصناعية الصلبة:

1. رسم تحفيزي للتشجيع على عدم التخزين النفايات المرتبطة بالأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:

اعتمد بموجب المادة 204 من القانون رقم 01 _ 21 من قانون المالية لسنة 2002 كم تم تعديله بموجب المادة 46 من قانون رقم 08 _ 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 حيث يعتمد وعائه على حجم النفايات المخزنة ويسدد مبلغه 24000 دج لكل طن من النفايات.

2. رسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة:

¹مرسوم تنفيذي رقم 07 - 118 المؤرخ في 03 ربيع الثاني 1428 الموافق ل 21 أبريل 2007 ومعدل بالمادة 61 من قانون رقم 05 - 16 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1426 الموافق ل 31 ديسمبر 2005 المتضمن قانون المالية 2006.
²مرسوم تنفيذي 07 - 300 المؤرخ في 15 رمضان 1428 الموافق ل 27 سبتمبر 2007

تم اعتماده بموجب المادة 203 من قانون رقم 21_01 ضمن قانون المالية لسنة 2002، كما تم تعديله بموجب المادة 64 من قانون رقم 21_04 ضمن قانون المالية لسنة 2005 حيث يعتمد وعائه على حجم وهو يمثل 10500 دج على كل طن من النفايات.¹

3. الرسم على النفايات المنزلية:

اعتمد بموجب المادة 11 من قانون رقم 21-01 مؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر 2001، يتضمن قانون المالية 2002 تتعلق وعاء هذا الرسم بالنفايات المحلات ذات الاستعمال السكني وحدد انطلاقا من 50 دج إلى 100000 دج يحصل من طرف المصالح البلدية بنسبة 100%.²

4. رسم نفايات التغليف:

تم اعتماده بموجب المادة 53 من قانون رقم 22-03 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر 2003 يتضمن قانون المالية 2004 رسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنوعة محليا أين يتم اعتماد على الوزن كوعاء يحسب من 10,5 دج لكل كيلوغرام ويحصل من طرف مصالح الصندوق الوطني للبيئة بنسبة 100%.³

5. ضرائب أخرى ذات بعد بيئي:

بالإضافة إلى الرسوم الجبائية السابقة، نجد ضرائب أخرى تساهم في المحافظة على البيئة وحماية مواردها من التلوث وهي كالتالي:

¹المادة 64، المعدلة بموجب أحكام المادة 203 من قانون 21-01 المؤرخ في 07 شوال 1422 الموافق ل 22 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية 2002.

²المادة 11، من قانون 21-01 المؤرخ 07 شوال 1422 الموافق ل 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية 2002

³المادة 53، من قانون 03 – 22 المتضمن المرسوم التنفيذي 09-87 المؤرخ في 21 صفر 1430 الموافق ل 17 فيفري 2009.

الجدول رقم (01-02): أنواع أخرى للضريبة¹

نوع الضريبة	مضمونها
الرسم على المنتجات البترولية المستوردة أو المصنعة محليا	تفرض على أساس الهكتولتر أو الكيلوغرام يحصل لفائدة ميزانية الدولة
رسم التطهير	يفرض على الملكيات المبنية لفائدة البلديات التي تستغل فيها مصلحة رفع القمامة
إتاوة استغلال الموارد المائية	المادة 73 من القانون 5 / 12 المتعلق بالمياه ويقدر ب 25 دج / م ³ _ 44 % لصالح ميزانية الدولة _ 44 % لصالح الصندوق الوطني للمياه 12 % لصالح الوكالة المكلفة بالتحصيل
إتاوة اقتصاد المياه	مقابل مشاركة مستعملي المياه في ب ارمج الحماية للموارد المسيرة بأحكام قانون المالية 2010 4 % من مبلغ الفاتورة للمياه الصالحة للشرب (الشمال) 2 % من مبلغ الفاتورة إتاوة اقتطاع المياه (الجنوب)
الرسم الإضافي على المواد التبغية الموضوعة للاستهلاك	بقيمة 9 دج حسب تعديل قانون 2010 كالتالي: 6 دج لصندوق الاستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية 1 دج لصندوق التضامن الوطني 1 دج لصالح تخصيص الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي.

المصدر: من اعداد الباحثين

¹ زين زكورة العونية، سعيدي فاطمة الزهرة، حماية البيئة في ظل قوانين الجباية البيئية بالجزائر ودورها في التوجه نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، جامعة خميس مليانة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، سنة 2019، ص 259 و 260.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية المتعلقة الرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية

تكتسب الدراسات السابقة أهمية بالغة في أي بحث علمي، إذ تمثل الأساس الذي يبنى عليه العمل الجديد، وتوفر للباحث خلفية معرفية ومنهجية تساعد على تحديد موقع بحثه ضمن السياق العلمي العام. فهي لا تقتصر على عرض ما أنجزه الآخرون، بل تهدف إلى إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف، وتوضيح الفجوات البحثية التي يسعى الباحث إلى سدها. وفي موضوع الرسوم البيئية وأثرها على التزام المؤسسات الصناعية، تبرز أهمية هذه الدراسات في أنها توضح دور هذه الرسوم في تعزيز الثقافة البيئية داخل المؤسسات، وتكشف عن الآليات التي اعتمدها التشريعات المالية والجبائية لتحقيق الردع والتحفيز، سواء في الأدبيات العربية أو الأجنبية. ومن خلال مراجعة هذه الدراسات، يمكن الاستفادة من نتائجها في صياغة إطار نظري متين، وتحديد أهداف البحث الحالية بدقة أكبر، بما يعزز قيمته العلمية والعملية، خاصة في السياق الميداني لمؤسسات ولاية ورقلة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: يوسف ح وعبد النور باونب 2022-2023 عنوان الدراسة: الرسوم البيئية كآلية للحد من التلوث البيئي - دراسة حالة مديرية البيئة بعين تموشنت، جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الجانب النظري للرسوم البيئية، وإبراز قوانين التشريع الجبائي البيئي في الجزائر، وتقييم فعالية هذه الرسوم في حماية البيئة. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في وصف المفاهيم وتحليل توظيف الرسوم في التشريع الجزائري. خلصت الدراسة إلى أن مساهمة الرسوم البيئية لا تزال محدودة وتحتاج لإصلاحات عميقة، مع ضعف في تحصيل الرسوم وغياب الوعي البيئي لدى المكلفين، فضلاً عن توزيع حصيلة هذه الرسوم على جهات متعددة لا تخصص بالكامل للمشاريع البيئية.

الدراسة الثانية عبد الوهاب معمري وسمية موري 2022 عنوان الدراسة: دور الجباية البيئية في تحسين الأداء البيئي بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة عينة من مؤسسات بولاية بشار، جامعة طاهر محمد بشار - مجلة الاقتصاد والبيئة (المجلد 05، العدد 01) تهدف الدراسة إلى إبراز دور الجباية البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، والتعرف على مدى وعي المؤسسات بالثقافة البيئية وإدراج البعد البيئي في استراتيجياتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لعرض المفاهيم النظرية والمنهج الإحصائي لتحليل البيانات. خلصت الدراسة إلى أن للجباية البيئية دوراً فعالاً في حماية البيئة من التلوث وتحسين أداء المؤسسات

من خلال سياسة الردع والتحفيز، إلا أن المؤسسات لم تصل بعد إلى الوعي البيئي الكافي، مع ضعف في التحصيل الضريبي وانخفاض الرسوم مقارنة بحجم الأضرار المسببة.

الدراسة الثالثة صفية هلال بن مسعود (بإشراف د. كسرى مسعود) 2020 عنوان الدراسة: المراجعة البيئية ودورها في تحقيق الالتزام البيئي للمؤسسات الصناعية – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية (ليند غاز) وحدة ورقلة جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تهدف الدراسة إلى بيان دور المراجعة البيئية في التزام المؤسسات الصناعية بالقوانين والتشريعات البيئية، وإبراز مدى تطبيقها الفعلي على أرض الواقع. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانبين النظري والتطبيقي إضافةً إلى مقابلات مع المسؤولين. خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة نجحت في التحكم والتقليل من نسب التلوث وحصلت على شهادات عالمية ISO 14001 ، ISO 9001 ، وOHSAS 18001 ، غير أنها تعتمد فقط على المراجعة الخارجية دون إعداد تقارير محاسبية بيئية مستقلة، مما يُصعّب تقييم التكاليف والمنافع البيئية بدقة.

الدراسة الأولى (الملف 2) أ. محمد حميدان 2016 عنوان الدراسة: الضرائب البيئية في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الجوانب الرئيسية للحماية البيئية كأداة لحماية البيئة، والبحث عن الإجراءات المالية الكفيلة بمحاربة ظاهرة التلوث عبر فرض ضرائب ورسوم وتبني مبدأ "الملوث يدفع". اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النظام القانوني والجبايي البيئي في الجزائر. خلصت الدراسة إلى أن الضريبة البيئية وسيلة ردع فعّالة لخفض مستويات التلوث، وأن هدفها الجوهرى هو مكافحة التلوث لا التحصيل المالى بحد ذاته، كما أن مواردها تُوجّه إلى تمويل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

الدراسة الرابعة: طارق منلي 2016 عنوان الدراسة: أثر الجباية البيئية على الحد من التلوث البيئي – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار (ENTP)، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر تهدف الدراسة إلى التعرف على التلوث البيئي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية، ومعرفة أهم الضرائب والرسوم البيئية المفروضة في التشريع الجزائري، وإبراز مدى تأثيرها في الحد من التلوث خاصة لدى المؤسسات البترولية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي. خلصت الدراسة إلى أن مؤسسة ENTP تُعدّ من أبرز الملوّثين البيئيين، وأن اهتمامها بالبيئة ذو طابع إجباري قانوني

لا طوعي، وأن الرسوم البيئية المفروضة (TAPD)، (TDDS) صغيرة جداً مقارنة بحجم أرباح المؤسسة، وبالتالي فهي غير رادعة ولا تحفز على الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة.

الدراسة الخامسة: بن شيخ مريم وجعفر حمزة 2017 عنوان الدراسة: أثر الضرائب البيئية على الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة شركة TREFISOU، جامعة سطيف 1، الجزائر تهدف الدراسة إلى إبراز دور الضرائب البيئية كأداة اقتصادية في تحقيق الأداء الشامل (الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) للمؤسسات، ومعرفة مدى إسهامها في عقلنة السلوك البيئي للشركة. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي. خلصت الدراسة إلى أن الشركة فضّلت دفع الرسوم على الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة نظراً لضآلة مبلغها مقارنة بتكاليف التحويل، وأن أثر هذه الضرائب على الأداء المالي كان هامشياً جداً لم يتجاوز 0.43%، مع غياب الحوافز والإعفاءات التي تشجع المؤسسات على الاستثمار البيئي.

الدراسة السادسة: د. رامي ديرح، د. سارة سلامة، د. محمد أكرم رابح 2017 عنوان الدراسة: انعكاسات الالتزام البيئي على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية - مؤسسة فيرتيال نموذجاً، مجلة اقتصاديات المال والأعمال (JFBE) تهدف الدراسة إلى توضيح دور المواصفة الدولية ISO 14001 في تحسين الأداء الاقتصادي والبيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة استكشافية لوحدة فيرتيال - عنابة، مقارنة البيانات قبل وبعد الحصول على الشهادة. خلصت الدراسة إلى أن رقم أعمال المؤسسة حقق نمواً بمعدل 18.2% بعد حصولها على الشهادة، مع تحسن ملحوظ في الأداء البيئي، غير أنه لم يُسجل أثر إيجابي مباشر لشهادة ISO 14001 على حجم الاستثمارات البيئية في السنوات الأولى.

الدراسة السابعة: بادر محمد 2013 عنوان الدراسة: حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة - دراسة حالة الجماعات المحلية بالجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تهدف الدراسة إلى إبراز خطورة المشاكل البيئية على سكان الكرة الأرضية، والتأكيد على ضرورة إدماج البعد البيئي في السياسات التنموية، مع الوقوف على المشكلة البيئية في الجزائر وتحديد مهام الجماعات المحلية في معالجتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة مع التركيز على بلدية الرويبة. خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري غير مستدام لاعتماده الكلي على البترول، وأن الجماعات المحلية تعاني من

مشاكل بيئية كبيرة لا سيما في تسيير النفايات وتلوث الأودية، مع ضعف الوعي البيئي وغياب الوسائل الكافية لحماية البيئة على المستوى المحلي.

الدراسة الثامنة: بلعوط مباركة 2010 عنوان الدراسة: مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تهدف الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة الجباية البيئية كألية اقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، والتعرف على الآليات الجبائية ودورها في حماية البيئة. اعتمدت الباحثة على ثلاثة مناهج مدججة: المنهج التاريخي لتتبع تطور المفاهيم، والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات الاقتصادية والبيئية، والمنهج الوصفي لوصف آليات التطبيق. خلصت الدراسة إلى أن تطبيق الجباية البيئية لا يزال محدود الأثر في الجزائر مقارنة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، مع ضعف في التشريعات والرقابة، وأوصت بتفعيل الآليات الجبائية وتوجيه إيراداتها بشكل فعال نحو حماية حقوق الأجيال القادمة.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

دراسة 2020Benseddik Zoubida

المجلد 57، العدد 02، سنة La Protection Fiscale de l'Environnement Environnemental Tax Protection 2020

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الضرائب البيئية كألية قانونية يعتمدها المشرع الجزائري لحماية البيئة من التلوث، من خلال فرض رسوم إلزامية على الملوّثين، بما يعكس سيادة الدولة ويشكّل وسيلة ردع فعّالة. كما سعت الدراسة إلى توضيح كيف تساهم هذه الآلية في ترسيخ مبادئ المحافظة على الموارد الطبيعية واستعمالها العقلاني في خدمة التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة: خلصت إلى أنّ الضرائب البيئية ليست مجرد أداة مالية، بل هي وسيلة ردعية وتشريعية لحماية البيئة، حيث تعمل على:

- ✓ تحميل الملوّثين تكلفة أنشطتهم الضارة وفق مبدأ "الملوّث يدفع"؛
- ✓ تعزيز الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية؛
- ✓ دعم السياسات الوطنية في مجال التنمية المستدامة من خلال آليات مالية واضحة وملزمة.

دراسة : 2025 Nouredine BENREKIA

The Impact of Environmental Levies on Environmental Costs in Industrial Enterprises – A Field Study of Selected Enterprises in the Belassel and SidiKhatab Industrial Zones, Relizane Province.

هدفت الدراسة إلى :دراسة أثر الرسوم والضرائب البيئية على التكاليف البيئية للمؤسسات الصناعية في منطقتي بلاسيل وسيدي خطاب بولاية غليزان، مع التركيز على كيفية استجابة هذه المؤسسات للآليات الجبائية الحكومية، ومدى مساهمة الرقابة الضريبية في تقليل الأضرار البيئية. نتائج الدراسة :خلصت إلى أن:

- ✓ الضرائب البيئية تزيد من تكاليف الامتثال بالنسبة للمؤسسات الصناعية.
- ✓ الحوافز البيئية تخفف هذه التكاليف عبر تشجيع اعتماد تقنيات صديقة للبيئة.
- ✓ الرقابة الضريبية الصارمة تعزز الالتزام بالمعايير البيئية وتقلل من النفقات المرتبطة بالمخالفات والغرامات.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

الفرع الأول: أوجه الشبه وأوجه الاختلاف

أولاً: أوجه الشبه

- ✓ معظم الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، مع توظيف دراسة الحالة أو المنهج الإحصائي عند التطبيق؛
- ✓ جميع الدراسات أكدت أن الجباية البيئية والرسوم البيئية تهدف أساساً إلى حماية البيئة وليس مجرد التحصيل المالي؛
- ✓ اتفقت الدراسات على أن هناك ضعفاً في الوعي البيئي لدى المؤسسات والمكلفين، مما يحد من فعالية هذه الآليات؛
- ✓ أغلب النتائج أشارت إلى أن الرسوم والضرائب البيئية لا تزال محدودة الأثر مقارنة بحجم الأضرار البيئية.

ثانيا: أوجه الاختلاف

- ✓ بعض الدراسات ركزت على الجانب القانوني والتشريعي (مثل دراسة محمد حميدان 2016)، بينما أخرى ركزت على الأداء البيئي للمؤسسات (مثل دراسة معمري وموري 2022).
- ✓ هناك دراسات تناولت المراجعة البيئية والالتزام بالمعايير الدولية (صفية هلال 2020)، في حين ركزت أخرى على الأثر المالي المباشر للضرائب البيئية (بن شيخ مريم وجعفر حمزة 2017).
- ✓ بعض الدراسات أبرزت ضعف التحصيل المالي للرسوم البيئية، بينما أخرى أظهرت أن المؤسسات تفضل دفع الرسوم بدل الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة.

الفرع الثاني: الفجوة العلمية

- ✓ لم تتناول الدراسات السابقة بشكل كاف أثر الرسوم البيئية على التزام المؤسسات الصناعية بشكل مباشر وميداني.
- ✓ أغلب الدراسات ركزت على الجانب النظري أو التشريعي، مع قلة الدراسات الميدانية التي تعتمد على الاستبيان وتحليل بيانات المؤسسات الصناعية.
- ✓ هناك نقص في الدراسات التي تربط بين الرسوم البيئية والالتزام الفعلي للمؤسسات بالقوانين والمعايير البيئية في السياق الجزائري.

الفرع الثالث: الاستفادة من الدراسات السابقة

- ✓ تساعد هذه الدراسات في بناء إطار نظري متين يوضح الأساس الاقتصادي والقانوني للرسوم البيئية.
- ✓ توفر خلفية عن التحديات المرتبطة بالتحصيل والوعي البيئي، مما يوجه البحث الحالي نحو دراسة هذه الجوانب ميدانيا.
- ✓ تبرز الحاجة إلى دراسة ميدانية مباشرة مثل الدراسة الحالية في مؤسسات ورقلة، التي تعتمد على توزيع الاستبيان لقياس أثر الرسوم البيئية على الالتزام الصناعي.
- ✓ تمنح الباحث إمكانية المقارنة بين النتائج النظرية والنتائج التطبيقية، مما يعزز القيمة العلمية والعملية للبحث.

خلاصة الفصل الأول

يتبين أن التزام المؤسسة الصناعية بالرسوم البيئية ليس التزاما ماليا معزولاً، بل هو التزام مركب يجمع بين الأساس القانوني والبعد الاقتصادي والإجراء الإداري والرقابة البيئية. فالرسوم البيئية تهدف إلى جعل المؤسسة الصناعية تتحمل كلفة ما تحدثه من تلوث، وفي الوقت نفسه تدفعها إلى اعتماد تقنيات أنظف، وترشيد استعمال الموارد، وتحسين نظامها الداخلي في القياس والتصريح والتوثيق. وعليه، فإن فعالية هذا النوع من الالتزامات تظل رهينة بوضوح النصوص، ودقة آليات التقدير، وصرامة المتابعة والمراجعة.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية الرسوم البيئية والتزام

المؤسسات الصناعية

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل بعد التطرق إلى الأدبيات النظرية اثر الرسوم البيئية في الفصل الأول وعرض جملة من الدراسات السابقة وتحليلها ونقدها يأتي هذا الفصل لتحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة وعرضها من أجل التعرف على أثر الرسوم البيئية، ولتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل يتم مناقشة ذلك من خلال مبحثين، حيث يعتبر المبحث الأول مقدمة وجيزة للإطار العام للدراسة الميدانية و وصفها للطريقة والأدوات المستخدمة في القيام بهذه الدراسة من أجل الإجابة عن الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تم التعرض إلى نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها وتفسير النتائج والبيانات المتحصل عليها وذلك باستخدام جملة من الطرق والأساليب التحليلية.

من خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.
- المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

يتناول في هذا المبحث الطريقة والأدوات المستخدمة في معالجة بيانات الدراسة التطبيقية وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول نتناول فيه الطريقة المستخدمة والمطلب الثاني الأدوات المستخدمة.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة

في هذا المطلب يتم التطرق إلى المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة والتعريف بمجتمع الدراسة وعينتها وكذا نوعها بالإضافة إلى أسلوب ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

الفرع الأول: منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف المرجو تحقيقها من خلال الموضوع الذي نتناول فيه مدى تأثير الرسوم البيئية من وجهة نظر المهنيين في المؤسسات الطاقوية في مجال المحاسبة في ولاية ورقلة، فإن الباحث قد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في شقه النظري، إذ اطلع على الدراسات المختلفة في مجال الرسوم البيئية، وطبق المنهج التحليلي في جانبه التطبيقي المتعلق بتحليل الاستبانة الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية، من أجل معرفة مدى تأثير الرسوم البيئية من وجهة المهنيين في مجال المحاسبة، حيث تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة، والتعرف على رؤية المبحوثين نحو تأثير الرسوم البيئية من خلال الوصول إلى بيانات يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

من خلال هذا العنصر سنقوم بعرض لمجتمع وعينة الدراسة التي تم استهدافها وفق الآتي:

أولاً: مجتمع الدراسة

من خلال التعرف على حجم المجتمع يمكننا تحديد العينة بصورة صحيحة، حيث يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأطراف الذين لهم علاقة بالمحاسبة من فئة المهنيين في مختلف المؤسسات فقد ضمت معظم المهنيين المحاسبين الذين لهم صلة مباشرة بمهنة المحاسبة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الطاقوية، وذلك لأن هذه الفئة لها اتصال مباشر بالعمل الميداني في مجال المحاسبة فهم يتولون مسؤولية إثبات العمليات وهم على دراية بأهمية الرسوم البيئية وأثرها على التزامات المؤسسات، وعليه كان ضروريا معرفة موقفهم من إشكالية الدراسة.

ثانيا: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من كافة أفراد مجتمع الدراسة الذين تم اختيارهم بطريقة العينة العمدية وهم يتوزعون كالتالي: اشتملت هذه المجموعة على معظم المحاسبين المهنيين العاملين في مختلف المؤسسات الاقتصادية والتي شملت (مؤسسة بريد الجزائر، المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار، شركة بيات كاترينق، وكالة التنمية الإجتماعية، الشركة الوطنية للأشغال العمومية).

وكانت الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (01.02) الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة

النسبة المئوية %	الاستبانة الموزعة	مجتمع الدراسة
100%	80	المحاسبين المهنيين

المصدر: من إعداد الباحثان

نلاحظ من خلال الجدول (01-02) أن عدد الاستبيانات الموزعة بلغ عددها 40 استبانة، والتي تم توزيعها على المهنيين.

الجدول رقم (02-02) مجموع الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي

الاستبيانات المعتمدة		المرفوضة		غير المسترجعة		المسترجعة		الموزعة		الاستبانة عينة الدراسة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
91.25	73	6.25	05	2.5	02	97.5	78	100	80	المحاسبين والمهنيين

المصدر: من إعداد الباحثان

نلاحظ من خلال الجدول (02-02) أن عدد الاستبيانات الموزعة بلغت 80 استبانة موزعة على المهنيين والتي تم استرجاع منها 78 استبانة أي بنسبة 97.5 % من إجمالي الاستبيانات الموزعة على المهنيين، حيث تعد هذه النسبة جيدة مقارنة بإجمالي الاستبيانات الموزعة وحجم العينة المراد الوصول إليها، في حين لم يتم استرجاع بقية الاستبيانات الأخرى البالغ عددها 2 استبانة أي بنسبة 2.5 % بسبب عدم تعاون بعض المبحوثين رغم المراسلات والاتصالات المتكررة عبر مختلف وسائل الاتصال، ليستقر عدد الاستبيانات المعتمدة في

الدراسة والخاضعة للتحليل الإحصائي إلى 73 استبانة وذلك لتوفرها على كافة الشروط المطلوبة للإجابة، كما أن هذه الاستبانات المعتمدة والصالحة للدراسة تعادل ما نسبته 91.25 % من إجمالي الاستبانات المسترجعة الموزعة على أفراد العينة.

ومما سبق وكخلاصة للجدول يمكن القول عموماً أن نسبة الاستجابة من طرف المستجيبين كانت جيدة وكافية لتحقيق أهداف الدراسة.

ثالثاً: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية وكذا الموضوعية وهي كما يلي:

- **الحدود المكانية:** من خلال الدراسة الميدانية التي تم فيها معالجة إشكالية مدى تأثير الرسوم البيئية، اقتضت الدراسة على البيئة الجزائرية من خلال تمثيلها في ولاية ورقلة.
- **الحدود الزمانية:** طبقت هذه الدراسة على عينة من المهنيين في مجال المحاسبة خلال فترة أبريل-ماي 2026.
- **الحدود الموضوعية:** تضمنت هذه الدراسة جميع جوانب الموضوع المتعلقة بالدراسة من خلال الاهتمام بالمحاور المرتبطة بدراسة مدى تأثير الرسوم البيئية على جودة ونوعية الإجابات المتحصل عليها.

رابعاً: المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

نستعرض في هذا العنصر خصائص أفراد العينة من حيث (المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، نوع القطاع، المؤسسة التابعة لها)، والجدول التالي تبين النتائج الوصفية لخصائص وسمات أفراد العينة:

1. المؤهل العلمي:

الجدول رقم (02-03) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	28	38.4%
ماستر	38	52.1%
ماجستير	1	1.4%
دكتوراه	1	1.4%
شهادات أخرى	5	6.8%

المجموع	73	100%
---------	----	------

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

نلاحظ من خلال الجدول (02-03) أن توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي بلغ 52.1% بالنسبة لحاملي شهادة الماستر، حيث تعد هذه الفئة الأعلى تكراراً مقارنة بباقي الفئات في عينة الدراسة. ثم تليها فئة حاملي شهادة الليسانس بنسبة 38.4%، كما نجد في المرتبة الثالثة فئة حاملي الشهادات الأخرى (الدراسات التطبيقية والتقنيين) بنسبة 6.8%، حيث عينة هذه الفئة هم أفراد يمارسون مهنة المحاسبة رغم عدم حصولهم على شهادات جامعية إلا أنهم يملكون شهادات أخرى مكنتهم من ممارسة المهنة.

كما تدل هذه النتائج بأن فئة حاملي شهادة الدكتوراه (1.4%) والماجستير (1.4%) تمثلان النسبة الأقل، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة من أصحاب الشهادات العليا وذوي الكفاءة والمستوى الأكاديمي العالي، مما يضيف على إجابات العينة مصداقية ودقة جيدة.

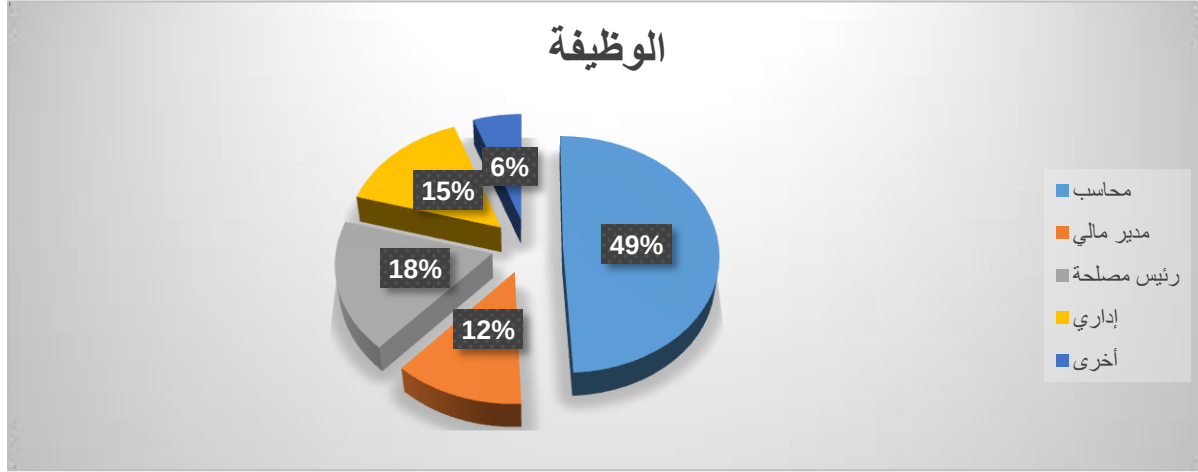
2. الوظيفة:

الجدول رقم (02-04) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	36	49.3%
مدير مالي	9	12.3%
رئيس مصلحة	13	17.8%
إداري	11	15.1%
أخرى	4	5.5%
المجموع	73	100%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

الشكل رقم (01-02) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (02-04)

نلاحظ من خلال الجدول (02-04) أن توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة بلغ 49.3% بالنسبة لفئة المحاسبين، حيث تعد هذه الفئة الأعلى تكراراً مقارنة بباقي الفئات في عينة الدراسة. ثم تليها فئة رؤساء المصالح بنسبة 17.8%، في حين جاءت فئة الإداريين في المرتبة الثالثة بنسبة 15.1%، أما فئة المديرين الماليين فقد بلغت نسبتهم 12.3%. كما نجد أن فئة أخرى تمثل نسبة 5.5% من مجموع العينة، وتشمل وظائف متنوعة خارج التصنيف الرئيس.

تدل هذه النتائج على أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى الفئة المحاسبية، وهو ما يعكس الطابع المهني والوظيفي السائد في مجتمع الدراسة، ويعزز من مصداقية النتائج المرتبطة بجودة التدقيق والرقابة المالية، حيث إن غالبية المشاركين يمارسون وظائف ذات صلة مباشرة بالجال المالي والمحاسبي.

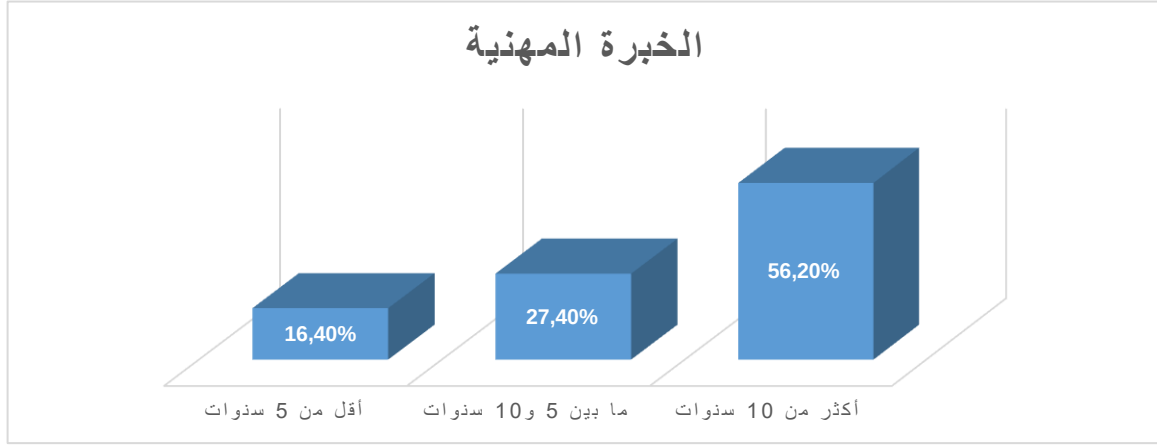
3. الخبرة المهنية:

الجدول رقم (02-05) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	12	16.4%
ما بين 5 و 10 سنوات	20	27.4%
أكثر من 10 سنوات	41	56.2%
المجموع	73	100%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

الشكل رقم (02-02) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (02-05)

نلاحظ من خلال الجدول (02-05) أن توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية بلغ 56.2% بالنسبة لفئة ذوي الخبرة أكثر من 10 سنوات، حيث تعد هذه الفئة الأعلى تكراراً مقارنة بباقي الفئات في عينة الدراسة. ثم تليها فئة ذوي الخبرة ما بين 5 و 10 سنوات بنسبة 27.4%، في حين جاءت فئة ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات في المرتبة الأخيرة بنسبة 16.4%.

تدل هذه النتائج على أن أغلب أفراد العينة يتمتعون بخبرة طويلة في المجال المحاسبي والمالي، وهو ما يعكس تراكمًا معرفيًا ومهنيًا مهمًا لديهم، ويعزز من مصداقية آرائهم وإجاباتهم في الدراسة، حيث إن الخبرة العملية الممتدة غالبًا ما ترتبط بقدرة أكبر على التقييم الموضوعي والدقة في الممارسة المهنية.

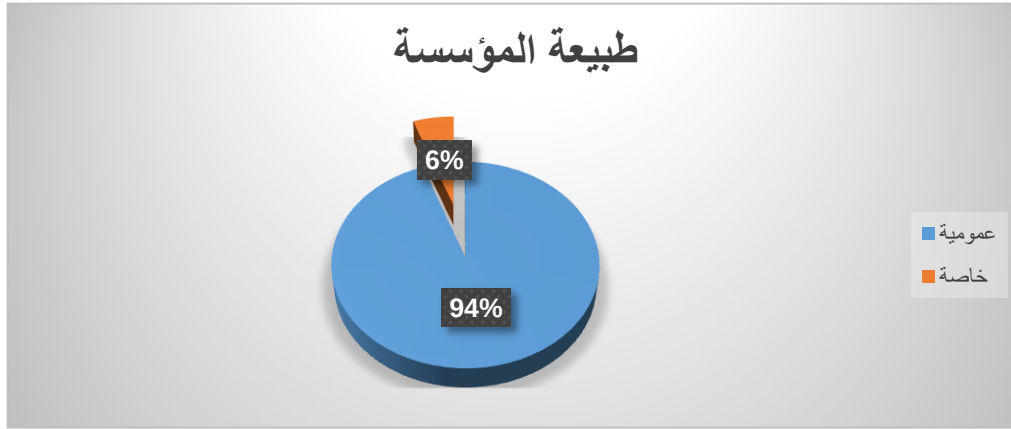
4. طبيعة المؤسسة:

الجدول رقم (02-06) توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المؤسسة

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة المؤسسة
94.5%	69	عمومية
5.5%	4	خاصة
100%	73	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

الشكل رقم (02-03) توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المؤسسة



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (02-06)

نلاحظ من خلال الجدول (02-06) أن توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المؤسسة بلغ 94.5% بالنسبة للمؤسسات العمومية، حيث تعد هذه الفئة الأعلى تكراراً مقارنة بالمؤسسات الخاصة التي بلغت نسبتها 5.5% فقط، تدل هذه النتائج على أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى مؤسسات عمومية، وهو ما يعكس الطابع العام لمجتمع الدراسة، ويعزز من مصداقية النتائج المرتبطة بالحوكمة والرقابة المالية، باعتبار أن المؤسسات العمومية غالباً ما تخضع لإجراءات تنظيمية ورقابية صارمة مقارنة بالمؤسسات الخاصة.

5. اسم المؤسسة:

الجدول رقم (02-07) توزيع عينة الدراسة حسب اسم المؤسسة

اسم المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
Sonatrach	23	31.5%
Ensp / ENSP GROUP	11	15.1%
Entp	8	11.0%
ENAFOR	7	9.6%
Sonelgaz	5	6.8%
ENAGEO	4	5.5%
Halliburton	4	5.5%

4.1%	3	Bayet Catering
1.4%	1	Baker Hughes
1.4%	1	Petrofac
1.4%	1	Schlumberger
1.4%	1	Eni
1.4%	1	TotalEnergies
1.4%	1	Somik
1.4%	1	QatarEnergy
100%	73	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2024 (أنظر الملحق رقم 02)

نلاحظ من خلال الجدول (02-07) أن توزيع أفراد العينة حسب اسم المؤسسة يظهر أن شركة سوناطراك جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 31.5%، وهي النسبة الأعلى مقارنة بباقي المؤسسات، مما يعكس حضوراً قوياً لهذه المؤسسة في مجتمع الدراسة. تليها مؤسسة ENSP GROUP بنسبة 15.1%، ثم مؤسسة ENTP بنسبة 11.0%، في حين جاءت مؤسسة (ENAFOR) بنسبة 9.6%. كما نجد أن مؤسسات مثل سونلغاز (6.8%)، ENAGEO (5.5%)، و Halliburton (5.5%) تحتل نسباً متوسطة، بينما بقية المؤسسات مثل Bayet Catering (4.1%)، Schlumberger Eni، Petrofac، Somik، وغيرها، سجلت نسباً ضعيفة لا تتجاوز 1.4% لكل منها.

الفرع الثالث: أسلوب ومصادر جمع البيانات

لبلوغ أهداف الدراسة وتحقيقها من خلال اختبار الفرضيات، قام الباحثين بالاستناد في دراسته على البيانات والمعلومات اللازمة وذلك بجمع مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، بحيث تغطي كل مصدر جزءاً من البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالموضوع يمكن سردها وفق الآتي:

أولاً: المصادر الأولية

لبلوغ أهداف الدراسة واستكمالها قام الباحثين بجمع البيانات باستخدام أسلوب أداة الاستبانة والمقابلة وذلك بالاستناد إلى الإطار النظري للدراسة، حيث تم توجيه هذه الاستبانة لمجتمع الدراسة من مهنيين مع إجراء بعض المقابلات الشخصية مع المهنيين واستنتاج بعض الملاحظات، ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج

الإحصائي SPSS v26، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، بالإضافة إلى استخدام برنامج Excel نسخة 2024 بهدف الوصول لدلالات ومؤشرات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة.

ثانيا: المصادر الثانوية

اعتمدنا في معالجة إشكالية الدراسة على جملة من المصادر بمختلف اللغات من أجل تأصيل الجانب النظري للدراسة والذي تم الاستناد إليه لإعداد الجانب التطبيقي، حيث تم الرجوع إلى مختلف المكتبات للاطلاع ومراجعة الدراسات السابقة وتمت الاستعانة بالمصادر الآتية:

- الكتب العلمية والمنهجية المختصة والمتعلقة بعلم المحاسبة والمحلات والدوريات؛
- الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تبحث في موضوع الدراسة؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛
- الإنترنت والمواقع الإلكترونية؛

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة

في هذا المطلب يتم التعرض إلى جميع الجوانب والأدوات المستخدمة في عملية تحليل واختبار الفرضيات والتي ساهمت في الوصول إلى نتائج الدراسة بدءاً بعرض أداة الدراسة من خلال كيفية اختيارها وتصميمها إلى معرفة مدى صدقها وثباتها وصولاً إلى البرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات.

الفرع الأول: أداة الدراسة

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى أداة الدراسة وذلك من حيث كيفية اختيار الأداة وتبرير هذا الاختيار، إضافة إلى الخطوات التي تم من خلالها تصميم الأداة وشرح محتوى الأداة وتقسيماتها.

أولاً: اختيار أداة الدراسة

تم اختيار أداة الدراسة (الاستبانة) والاعتماد عليها كأداة رئيسية في معالجة إشكالية الدراسة والوصول إلى النتائج وتحليلها لعدة أسباب أهمها:

- كبر حجم العينة المستهدفة إليها والتي نهدف إليها بغية الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية وشمولية للبيئة الجزائرية؛
- استخدام المقابلة الشخصية يحتاج إلى الكثير من الموارد والوقت للحصول على البيانات اللازمة للدراسة من عينة يمثل هذا الحجم؛

- كما أن استخدام الاستبانة يوفر للباحث إمكانية الرجوع إلى عينة الدراسة من خلال المقابلة الشخصية للحصول على أجوبة أوضح أو مبررات أكثر قد توضح سبب قيام شخص ما باختيار إجابة معينة في الأسئلة الموجودة في الاستبانة دون غيرها؛

ثانياً: تصميم أداة الدراسة

لتصميم أداة الدراسة قمنا بجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية وذلك من خلال تصميم وإعداد استبانة والتي تعتبر قاعدة الدراسة الإحصائية مع مراعاة تصميم شكل الاستبانة بشكل منظم وسهل وبما يتلاءم مع أهداف وفروض الدراسة، وللتعرف كذلك على مدى تأثير الرسوم البيئية من وجهة نظر عينة الدراسة (المهنيين).

وبعد القراءة الموسعة للدراسات التي تناولت الموضوع والاطلاع على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال كان من أبرز الخطوات المتخذة لإعداد الاستبانة ما يلي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات؛
 - أسئلة الاستبانة تتناول وتغطي فرضيات الدراسة؛
 - دقة الأسئلة ومدى شمولية الاستبانة؛
 - عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات؛
 - تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف؛
 - عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم؛
 - إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسب ما يناسب؛
 - توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة؛
- كما تم استخدام عبارات تقييمية لتحديد إجابات عينة الدراسة وعلى مقياس ليكرت ذو المستويات الثلاثة حسب ما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (02-08) لمقياس ليكرت ذو المستويات الثلاثة

مقاييس أداة الدراسة ودرجات كل مقياس		
غير موافق	محايد	موافق
1	2	3

المصدر: من إعداد الباحثين

وقد تم إعداد الاستبانة بشكل نهائي وتكونت من قسمين رئيسيين هما:

المحور الأول: وهو المتغير المستقل حيث يتمثل في الرسوم البيئية والمتمثل في أبعاده، ويتم قياسها بدرجة استجابات أفراد العينة الدراسة على المحور الأول من الاستبانة والمحددة بالفقرات من الفقرة 1 إلى 17.

المحور الثاني: وهو المتغير التابع حيث يتمثل في حوكمة المؤسسات التعليمية وابعادها، ويتم قياسها بدرجة استجابات أفراد العينة الدراسة على المحور الثاني من الاستبانة والمحددة بالفقرات من السؤال 18 إلى 22.

الفرع الثاني: صلاحية أداة الدراسة

نتناول في هذا الجانب مدى صلاحية أداة الدراسة (الاستبانة)، أي معرفة صدق وثبات الأداة بالإضافة إلى التطرق إلى الأساليب الإحصائية التي تساعدنا من التأكد من مدى صلاحية الأداة وذلك من خلال حساب معامل ألفا كرو نباخ.

أولاً: صدق المحكمين (صدق المحتوى):

لمعرفة مدى صدق عبارات الاستبانة وللتأكد من وضوح عباراته وكذا شموليته لموضوع الدراسة، بالإضافة إلى واقعية العبارات وصلاحية الأداة لجمع البيانات وإمكانية استخدامها في الدراسة الميدانية للاطلاع على موقف فئات عينة الدراسة، حيث تم تحكيم الاستبانة من طرف أعضاء هيئة التدريس، وقد تمت الاستجابة لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل على ضوء إشكالية الدراسة ومقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

ثانياً: صدق وثبات أداة الدراسة

لمعرفة مدى صدق وثبات أداة الدراسة تم توزيع الاستبانة على عينة مكونة من (73) فرداً وهذا من أجل التأكد من صلاحية أداة الاستبانة، وكخطوة أساسية وأولية قبل استخراج نتائج هذه الاستبانة لابد من دراسة مدى ثبات عينة الدراسة من خلال إجاباتهم على الفقرات المطروحة، وللتذكير سبق وأن أشرنا إلى أن أداة الدراسة تحتوي على محورين والذي سيتم اختبار مدى صدق وثبات الاستبانة.

جدول رقم (02-09) صدق وثبات أداة الدراسة

معامل كرونباخ ألفا (α)	عدد الفقرات (N of Items)	معامل الصدق ($\sqrt{\alpha}$)
0.756	22	0.869

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

أظهر اختبار الثبات الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا أن قيمة الثبات بلغت 0.756 للأداة المكونة من 22 فقرة، وهي قيمة تقع ضمن المجال المقبول إحصائياً، مما يعكس اتساقاً داخلياً جيداً بين الفقرات. عند حساب معامل الصدق التقديري بأخذ الجذر التربيعي لمعامل ألفا، نجد أن القيمة بلغت 0.869، وهي قيمة مرتفعة تدل على أن الأداة البحثية تتمتع بدرجة جيدة من الصدق البنائي، أي أنها تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه.

هذه النتائج تعزز من مصداقية الأداة وتؤكد صلاحيتها للاستخدام في الدراسة الميدانية.

ثالثاً: نتائج معامل بيرسون للارتباط

1. المحور الأول

جدول رقم (02-10): يوضح معاملات الارتباط بين البعد التشريعي وفقراته الفرعية

فقرات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية sig	التفسير
01 توجد وضوح في التشريعات المنظمة للرسوم البيئية	0.968**	0.000	ارتباط قوي جدا ودال إحصائياً
02 توجد عدالة في توزيع الرسوم البيئية حسب حجم النشاط	0.517**	0.000	ارتباط متوسط ودال إحصائياً
03 توجد حوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع الالتزام البيئي	0.631**	0.000	ارتباط قوي ودال إحصائياً
04 توجد صرامة في العقوبات المرتبطة بعدم دفع الرسوم البيئية	0.757**	0.000	ارتباط قوي جدا ودال إحصائياً
05 يوجد استقرار في القوانين البيئية	0.497**	0.000	ارتباط متوسط ودال إحصائياً

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

يوضح جدول رقم (10-02) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " البعد التشريعي " والدرجة الكلية للمجال، حيث تبين أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (11-02): يوضح معاملات الارتباط بين البعد المالي والاقتصادي وفقراته الفرعية

فقرات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية sig	التفسير
01 تعتبر المؤسسة الالتزام البيئي ضرورة اقتصادية	0.776**	0.000	ارتباط قوي جدا ودال إحصائياً
02 يوجد ارتفاع في الرسوم البيئية يدفع نحو تبني ممارسات بيئية	0.747**	0.000	ارتباط قوي جدا ودال إحصائياً
03 تدرج الرسوم البيئية ضمن التخطيط المالي للمؤسسة	0.602**	0.000	ارتباط متوسط قوي ودال إحصائياً
04 تؤثر الرسوم البيئية على القدرة التنافسية للمؤسسة	0.362**	0.002	ارتباط ضعيف لكنه دال إحصائياً

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

يوضح جدول رقم (11-02) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " البعد المالي والاقتصادي " والدرجة الكلية للمجال، حيث تبين أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (12-02): معاملات الارتباط بين البعد المحاسبي وفقراته الفرعية

فقرات	معامل بيرسون للاارتباط	القيمة الاحتمالية sig	التفسير
يوجد نظام محاسبة بيئية بالمؤسسة	0.714**	0.000	ارتباط قوي جدا ودال إحصائيا
توجد معالجة محاسبية للرسوم البيئية	0.613**	0.000	ارتباط قوي ودال إحصائيا
تهتم المؤسسة بالإفصاح عن الرسوم البيئية في القوائم المالية	0.590**	0.000	ارتباط متوسط قوي ودال إحصائيا
تلتزم المؤسسة بإعداد تقارير بيئية	0.569**	0.000	ارتباط متوسط قوي ودال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

يوضح جدول رقم (12-02) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " البعد المحاسبي " والدرجة الكلية للمجال، حيث تبين أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (13-02): يوضح معاملات الارتباط بين البعد التنظيمي وفقراته الفرعية

فقرات	معامل بيرسون للاارتباط	القيمة الاحتمالية sig	التفسير
تخصص المؤسسة هياكل وإجراءات تنظيمية لمتابعة وتطبيق متطلبات الالتزام البيئي	0.817**	0.000	ارتباط قوي جدا ودال إحصائيا
تحرص الإدارة على دعم برامج التوعية والتكوين في المجال البيئي للعاملين	0.771**	0.000	ارتباط قوي جدا ودال إحصائيا
تعتمد المؤسسة آليات إدارية لمتابعة وتقييم مستوى الأداء والالتزام البيئي	0.709**	0.000	ارتباط قوي جدا ودال إحصائيا
توجد رقابة داخلية فعالة تعزز الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية داخل المؤسسة	0.586**	0.000	ارتباط متوسط قوي ودال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

يوضح جدول رقم (02-13) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " البعد التنظيمي " والدرجة الكلية للمجال، حيث تبين أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

2. المحور الثاني

جدول رقم (02-14): يوضح معاملات الارتباط بين المتغير التابع وفقراته الفرعية

التفسير	القيمة الاحتمالية sig	معامل بيرسون للارتباط	فقرات
ارتباط قوي جدا ودال إحصائياً	0.000	0.830**	01 تحترم المؤسسة حدود التلوث القانونية
ارتباط قوي جدا ودال إحصائياً	0.000	0.753**	02 تخصص المؤسسة ميزانية للاستثمار البيئي
ارتباط قوي جدا ودال إحصائياً	0.000	0.752**	03 تستجيب المؤسسة لعمليات التفتيش البيئي
ارتباط متوسط قوي ودال إحصائياً	0.000	0.509**	04 تطبق المؤسسة برامج للحد من التلوث
ارتباط متوسط ودال إحصائياً	0.000	0.462**	05 تقوم المؤسسة بمراجعة سياستها البيئية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

يوضح جدول رقم (02-14) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المتغير التابع " والدرجة الكلية للمجال، حيث تبين أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

3. الصدق البنائي: Validity Structure

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات البحث بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

درجة كل مجال من مجالات الاستبانة

جدول رقم (02-15): يوضح معاملات الارتباط بين المتغير التابع والأبعاد المستقلة

المتغير التابع	معامل بيرسون	القيمة الاحتمالية sig	التفسير
01 البعد المالي والاقتصادي	0.276*	0.018	ارتباط ضعيف لكنه دال إحصائياً عند مستوى 0.05
02 البعد المحاسبي	0.269*	0.021	ارتباط ضعيف لكنه دال إحصائياً عند مستوى 0.05
03 البعد التشريعي	0.263*	0.025	ارتباط ضعيف لكنه دال إحصائياً عند مستوى 0.05
04 البعد التنظيمي	0.218	0.064	ارتباط ضعيف وغير دال إحصائياً عند مستوى 0.05
المتغير التابع	1	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

من خلال الجدول نلاحظ أن البعد المالي والاقتصادي هو الأكثر ارتباطاً بالمتغير التابع ($r = 0.276$)، يليه البعد المحاسبي ($r = 0.269$)، ثم البعد التشريعي ($r = 0.263$)، رغم أن هذه القيم ضعيفة، إلا أنها دالة إحصائياً، مما يعكس وجود علاقة لكنها ليست قوية بين هذه الأبعاد والمتغير التابع، والبعد التنظيمي لم يكن له ارتباط دال، مما قد يشير إلى أن الإجراءات التنظيمية وحدها لا تكفي لتفسير التغيرات في المتغير التابع دون دعم من الأبعاد الأخرى.

الفرع الثالث: البرامج والأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات

من أجل استكمال أهداف الدراسة الميدانية وباعتبار بياناتها وصفية فقد تم الاعتماد في تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v26) كما أنه قد تم استخدام معالج البيانات Excel وجملة من الأساليب الإحصائية التي تتكون من:

أولاً: الإحصاء الوصفي:

تم استخدام الإحصاء الوصفي بهدف وصف آراء وإجابات عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة وتضمنت التكرارات والنسب المئوية وكذا للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه فقرات المحاور الرئيسية للاستبانة، بالإضافة إلى:

✓ **مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي):** تمثلت في الوسط الحسابي بهدف التعرف على مدى استجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات الدراسة، وتحديد نسبة الاستجابة تجاه محاور أداة الدراسة.

✓ **مقاييس التشتت (الانحراف المعياري):** تمثلت في الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الدراسة وكذا لكل محور من محاور الدراسة عن متوسطها الحسابي.

ثانياً: الإحصاء الاستدلالي:

اختبار الارتباط بيرسون: هو اختبار معلمي نستطيع من خلاله الكشف على العلاقة الخطية بين متغيرين كميّين، حيث تم استخدام هذا المعامل من أجل أن نقيس طبيعة وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة. بالإضافة إلى الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي، فقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات عبارات الاستبانة لآراء المهنيين.

المبحث الثاني: عرض النتائج والمناقشة

نتناول من خلال هذا المبحث أهم النتائج التي تم التوصل إليها ثم نقوم بمناقشتها، حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، نستعرض في المطلب الأول أهم النتائج المتوصل إليها ثم اختبار الفرضيات وفي المطلب الثاني يتم مناقشة النتائج وتفسيرها.

المطلب الأول: عرض النتائج

سنحاول في هذا الجانب الاستفادة من الأساليب الإحصائية الوصفية من أجل القاء نظرة على توزيع العينة حسب الإجابات المطروحة عليهم وذلك من خلال الجداول التكرارية لكل متغير على حدا حسب نوع السؤال، وقد اقترح ليكرت سلم ثلاثي يبين الاتجاه العام لإجابات العينة في كل فقرة أو في كل محور،

ولتلخيص ما سبق الجدول التالي يوضح تصنيف الإجابات وفق المتوسط الحسابي المرجح قبل إعداد الجدول نقوم بتحديد قيم المتوسط الحسابي المرجح فتم كما يلي:

$$\checkmark \text{ المدى} = \text{أكبر قيمة} - \text{أصغر قيمة} = 3 - 1 = 2$$

✓ قسمة المدى على عدد الفئات $\frac{2}{3} = 0.66$ أي يضاف 0.66 إلى الحد الأدنى للمقياس فيصبح كما يلي:

الجدول رقم (02-16): يوضح تصنيف الإجابات وفق المتوسط الحسابي المرجح

درجة المقياس المكافئ الأول	مجال المتوسط الحسابي المرجح	درجة المقياس	المجالات
ضعيف	من 1 إلى 1.66	غير موافق	المجال الأول
متوسط	من 1.67 إلى 2.33	محايد	المجال الثاني
جيد	من 2.34 إلى 3	موافق	المجال الثالث

المصدر: من إعداد الباحثان

الفرع الأول: الاتجاه العام للمحور الاول

1. البعد الأول:

جدول رقم (02-17): يوضح إجابات الافراد للبعد البعد التشريعي

الفقرة	المتوسط الحسابي (Mean)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)	معامل الاختلاف (CV %)	الاتجاه العام
توجد عدالة في توزيع الرسوم البيئية حسب حجم النشاط	2.7534	0.52124	18.9%	مرتفع
توجد وضوح في التشريعات المنظمة للرسوم البيئية	2.6219	0.35208	13.4%	متوسط
يوجد استقرار في القوانين البيئية	2.6027	0.59488	22.8%	متوسط
توجد حوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع الالتزام البيئي	2.5616	0.64520	25.2%	متوسط
توجد صرامة في العقوبات المرتبطة بعدم دفع الرسوم البيئية	2.5205	0.66895	26.5%	متوسط
البعد التشريعي	2.6121	0.36385	-	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

نلاحظ من معطيات الجدول أن الفقرة المتعلقة بعدالة توزيع الرسوم البيئية حسب حجم النشاط قد سجلت أعلى متوسط حسابي (2.7534) مع انحراف معياري (0.52124)، مما يعكس إدراكا إيجابيا لدى أفراد العينة حول عدالة الرسوم، في حين جاءت الفقرة الخاصة بصرامة العقوبات المرتبطة بعدم دفع الرسوم البيئية بأدنى متوسط (2.5205) مع انحراف معياري (0.66895)، وهو ما يدل على ضعف نسي في إدراك المؤسسات لصرامة العقوبات.

الاتجاه العام للبعد التشريعي بلغ متوسطا قدره (2.6121) بانحراف معياري (0.36385)، وهو ما يصنف ضمن فئة الاتجاه المتوسط وفق مقياس ليكرت الثلاثي.

2. البعد الثاني:

جدول رقم (02-18): يوضح إجابات الافراد للبعد المالي والاقتصادي

الافتاء	معامل الاختلاف (CV %)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)	المتوسط الحسابي (Mean)	الفترة
مرتفع	16.5%	0.44908	2.7260	تؤثر الرسوم البيئية على القدرة التنافسية للمؤسسة
متوسط	25.0%	0.64373	2.5753	يوجد ارتفاع في الرسوم البيئية يدفع نحو تبني ممارسات بيئية
متوسط	25.0%	0.64373	2.5753	تعتبر المؤسسة الالتزام البيئي ضرورة اقتصادية
متوسط	24.3%	0.62330	2.5616	تدرج الرسوم البيئية ضمن التخطيط المالي للمؤسسة
متوسط	-	0.37957	2.6096	البعد المالي والاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (02-18) أن الفقرة المتعلقة بـ تأثير الرسوم البيئية على القدرة التنافسية للمؤسسة قد سجلت أعلى متوسط حسابي بلغ (2.7260) مع انحراف معياري (0.44908)،

وهو ما يعكس إدراكاً قوياً لدى أفراد العينة لأثر الرسوم البيئية على تنافسية المؤسسة، وجاءت الفقرة الخاصة بـ إدراج الرسوم البيئية ضمن التخطيط المالي للمؤسسة بأدنى متوسط حسابي (2.5616) مع انحراف معياري (0.62330)، مما يشير إلى أن المؤسسات لا تزال في مرحلة محدودة من دمج الرسوم البيئية ضمن خططها المالية الرسمية.

الاتجاه العام للبعد المالي والاقتصادي بلغ متوسطاً قدره (2.6096) بانحراف معياري (0.37957)، وهو ما يصنف وفق مقياس ليكرت الثلاثي ضمن فئة الاتجاه المتوسط، مما يدل على أن المؤسسات تُظهر مستوى متوسطاً من الاهتمام بالبعد المالي والاقتصادي المرتبط بالالتزام البيئي.

3. البعد الثالث:

جدول رقم (02-19): يوضح إجابات الافراد للبعد المحاسبي

الفقرة	المتوسط الحسابي (Mean)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)	معامل الاختلاف (CV %)	الاتجاه العام
توجد معالجة محاسبية للرسوم البيئية	2.7808	0.41655	14.9%	مرتفع
تهتم المؤسسة بالإفصاح عن الرسوم البيئية في القوائم المالية	2.7260	0.50718	18.6%	مرتفع
تلتزم المؤسسة بإعداد تقارير بيئية	2.6849	0.57438	21.4%	متوسط
يوجد نظام محاسبة بيئية بالمؤسسة	2.3973	0.70198	29.3%	متوسط
البعد المحاسبي	2.6473	0.34570	—	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (02-19) أن الفقرة المتعلقة بـ المعالجة المحاسبية للرسوم البيئية قد سجلت أعلى متوسط حسابي (2.7808) مع انحراف معياري (0.41655)، مما يعكس إدراكاً قوياً لدى أفراد العينة بأهمية وجود معالجة محاسبية واضحة للرسوم البيئية، جاءت الفقرة الخاصة بـ وجود نظام محاسبة بيئية بالمؤسسة بأدنى متوسط حسابي (2.3973) مع انحراف معياري (0.70198)، وهو ما يشير إلى أن المؤسسات لا تزال في مرحلة محدودة من تطبيق نظام محاسبة بيئية متكامل.

الاتجاه العام للبعد المحاسبي بلغ متوسطا قدره (2.6473) بانحراف معياري (0.34570)، وهو ما يصنف وفق مقياس ليكرت الثلاثي ضمن فئة الاتجاه المتوسط، مما يدل على أن المؤسسات تظهر مستوى متوسطا من الاهتمام بالممارسات المحاسبية المرتبطة بالرسوم البيئية.

4. البعد الرابع:

جدول رقم (02-20): يوضح إجابات الافراد للبعد

الفقرة	المتوسط الحسابي (Mean)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)	معامل الاختلاف (CV %)	الاتجاه العام
تحرص الإدارة على دعم برامج التوعية والتكوين في المجال البيئي للعاملين	2.7534	0.49387	17.9%	مرتفع
توجد رقابة داخلية فعالة تعزز الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية داخل المؤسسة	2.7260	0.47901	17.6%	مرتفع
تخصص المؤسسة هياكل وإجراءات تنظيمية لمتابعة وتطبيق متطلبات الالتزام البيئي	2.6712	0.57867	21.6%	متوسط
تعتمد المؤسسة آليات إدارية لمتابعة وتقييم مستوى الأداء والالتزام البيئي	2.6027	0.63987	24.6%	متوسط
البعد التنظيمي (الاتجاه العام)	2.6884	0.39700	—	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

نلاحظ من معطيات الجدول (02-20) أن الفقرة المتعلقة بـ حرص الإدارة على دعم برامج التوعية والتكوين في المجال البيئي للعاملين قد سجلت أعلى متوسط حسابي (2.7534) مع انحراف معياري (0.49387)، مما يعكس إدراكاً قوياً لأهمية التوعية والتكوين في تعزيز الالتزام البيئي، في حين جاءت الفقرة الخاصة بـ اعتماد المؤسسة آليات إدارية لمتابعة وتقييم مستوى الأداء والالتزام البيئي بأدنى متوسط حسابي (2.6027) مع انحراف معياري (0.63987)، وهو ما يشير إلى أن المؤسسات لا تزال في حاجة إلى تطوير آليات تقييم الأداء البيئي بشكل أكبر.

الاتجاه العام للبعد التنظيمي بلغ متوسطا قدره (2.6884) بانحراف معياري (0.39700)، وهو ما يصنف وفق مقياس ليكرت الثلاثي ضمن فئة الاتجاه المتوسط، مما يدل على أن المؤسسات تظهر مستوى متوسطا من الاهتمام بالجانب التنظيمي المرتبط بالالتزام البيئي.

الفرع الثاني: الاتجاه العام للمحور الثاني

جدول رقم (02-21): يوضح إجابات الافراد للمتغير التابع

الفقرة	المتوسط الحسابي (Mean)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)	معامل الاختلاف (CV %)	الاتجاه العام
تطبيق المؤسسة برامج للحد من التلوث	2.7671	0.45706	16.5%	مرتفع
تقوم المؤسسة بمراجعة سياستها البيئية	2.6986	0.46203	17.1%	مرتفع
تحتزم المؤسسة حدود التلوث القانونية	2.6575	0.58260	21.9%	مرتفع
تخصص المؤسسة ميزانية للاستثمار البيئي	2.4932	0.64814	26.0%	متوسط
تستجيب المؤسسة لعمليات التفتيش البيئي	2.4384	0.72622	29.8%	متوسط
المتغير التابع	2.6110	0.39284	—	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

نلاحظ من معطيات الجدول أن الفقرة المتعلقة بـ تطبيق المؤسسة برامج للحد من التلوث قد سجلت أعلى متوسط حسابي (2.7671) مع انحراف معياري (0.45706)، مما يعكس إدراكا قويا لأهمية البرامج الوقائية في تحسين الأداء البيئي، وجاءت الفقرة الخاصة بـ استجابة المؤسسة لعمليات التفتيش البيئي بأدنى متوسط حسابي (2.4384) مع انحراف معياري (0.72622)، وهو ما يشير إلى أن المؤسسات لا تظهر نفس المستوى من الالتزام عند مواجهة التفتيش البيئي مقارنة ببقية الممارسات.

الاتجاه العام للمتغير التابع بلغ متوسطا قدره (2.6110) بانحراف معياري (0.39284)، وهو ما يصنف وفق مقياس ليكرت الثلاثي ضمن فئة الاتجاه المتوسط، مما يدل على أن المؤسسات تظهر مستوى متوسطا من الالتزام البيئي في مجمل الممارسات المدروسة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات والمناقشة

لاختبار الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وهو نموذج خطي إحصائي يقوم بتقدير العلاقة التي ترتبط بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع مع متغير كمي آخر وهو المتغير المستقل، وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغيرين أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل، وذلك ما نوضحه في الجدول المكون من تحليل التباين (ANOVA) ومعاملات الانحدار (Coefficients) وملخص النموذج الإحصائي (Model Summary)

الفرع الأول: البعد التشريعي

الفرضية: يساهم وضوح التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالرسوم البيئية في تعزيز التزام المؤسسات الصناعية بالمعايير البيئية.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية بالمعايير البيئية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية بالمعايير البيئية.

جدول رقم (02-22): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الأولى البعد التشريعي

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية DF	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	0.766	1	0.766	5.258	0.025
الخطأ	10.245	71	0.146	-	-
المجموع	11.111	72	-	-	-
المتغير	β	الخطأ المعياري	معامل β	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig

الثابت	1.870	0.326	-	5.737	0.000
البعد التشريعي	0.284	0.124	0.263	2.293	0.025
معامل الارتباط	0.263		معامل التحديد 0.069		المتغير التابع مستوى الالتزام البيئي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

يتضح من خلال الجدول رقم (02-22) أن النموذج يتمتع بصلاحية إحصائية لاختبار الفرضية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (5.258) بقيمة احتمالية $\text{Sig} = 0.025$ وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يؤكد معنوية النموذج كما أن معامل الارتباط بين البعد التشريعي والمتغير التابع بلغ $R = 0.263$ أي بنسبة (26.3%)، وهو ما يعكس علاقة ضعيفة لكنها موجبة بينهما، ونلاحظ أيضا أن معامل التحديد $R^2 = 0.069$ ، وهذا يعني أن (6.9%) من التباين الحاصل في المتغير التابع يعود إلى تغيرات حاصلة بسبب البعد التشريعي، بينما ترجع النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج، أما بالنسبة لمعامل الانحدار فقد بلغت قيمة t المحسوبة (2.293) بقيمة احتمالية $\text{Sig} = 0.025$ أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، كما بلغ معامل $\text{Beta} = 0.263$ ، مما يدل على أن البعد التشريعي يؤثر بشكل ضعيف لكن دال إحصائيا على المتغير التابع. وبما أن مستوى الدلالة أقل من 0.05، فإنه يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية بالمعايير البيئية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$. معادلة الانحدار البسيط:

$$Y = 1.870 + 0.284X$$

حيث:

Y مستوى الالتزام البيئي؛

X البعد التشريعي.

الفرع الثاني: البعد المالي والاقتصادي

الفرضية: للرسوم البيئية تأثير مالي واقتصادي يدفع المؤسسات إلى تقليل الأنشطة الملوثة للبيئة.

H0: لا يوجد تأثير مالي واقتصادي للرسوم البيئية على تقليل الأنشطة الملوثة للبيئة.

H1: يوجد تأثير مالي واقتصادي للرسوم البيئية على تقليل الأنشطة الملوثة للبيئة.

جدول رقم (02-23): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الثانية البعد المالي والاقتصادي

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية DF	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	0.846	1	0856	5.851	0.018
الخطأ	10.265	71	0.145	-	-
المجموع	11.111	72	-	-	-
المتغير	β	الخطأ المعياري	معامل β	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الثابت	1.866	0.311	-	5.994	0.000
البعد المالي والاقتصادي	0.286	0.118	0.276	2.419	0.018
معامل الارتباط 0.276		معامل التحديد 0.076		المتغير التابع مستوى الالتزام البيئي	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

من خلال الجدول رقم (02-23) يتضح أن النموذج يتمتع بصلاحية إحصائية لاختبار الفرضية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (5.851) بقيمة احتمالية $\text{Sig} = 0.018$ وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يؤكد معنوية النموذج كما أن معامل الارتباط بين البعد المالي والاقتصادي والمتغير التابع بلغ $R = 0.276$ أي بنسبة (27.6%)، وهو ما يعكس علاقة ضعيفة موجبة بينهما، كما نلاحظ أيضاً أن معامل التحديد $R^2 = 0.076$ ، وهذا يعني أن (7.6%) من التباين الحاصل في الالتزام البيئي يعود إلى تغيرات حاصلة بسبب البعد المالي والاقتصادي، بينما ترجع النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج، بالنسبة لمعامل الانحدار فقد بلغت قيمة t المحسوبة (2.419) بقيمة احتمالية $\text{Sig} = 0.018$ أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، كما بلغ معامل $\text{Beta} = 0.276$ ، مما يدل على أن البعد المالي والاقتصادي يؤثر بشكل ضعيف لكن دال إحصائياً على الالتزام البيئي، وبما أن مستوى الدلالة أقل من 0.05، فإنه يتم رفض

الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تأثير مالي واقتصادي للرسوم البيئية يدفع المؤسسات إلى تقليل الأنشطة الملوثة للبيئة عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.
معادلة الانحدار البسيط

$$Y=1.866+0.286X$$

حيث:

Y مستوى الالتزام البيئي؛

X تأثير الرسوم البيئية المالي والاقتصادي على تقليل الأنشطة الملوثة.

الفرع الثالث: البعد المحاسبي

الفرضية: يساهم وضوح التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالرسوم البيئية في تعزيز التزام المؤسسات الصناعية بالمعايير البيئية.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية بالمعايير البيئية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية بالمعايير البيئية.

جدول رقم (02-24): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الثالثة البعد المحاسبي

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية DF	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	0.805	1	0.805	5.547	0.021
الخطأ	10.306	71	0.145	-	-
المجموع	11.111	72	-	-	-
المتغير	β	الخطأ المعياري	معامل β	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الثابت	1.801	0.347	-	5.195	0.000
البعد المحاسبي	0.306	0.130	0.269	2.355	0.021
معامل الارتباط	0.269	معامل التحديد	0.072	المتغير التابع مستوى الالتزام البيئي	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-24) أن النموذج يتمتع بصلاحيّة إحصائية لاختبار الفرضية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (5.547) بقيمة احتمالية $\text{Sig} = 0.021$ وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يؤكد معنوية النموذج، ومعامل الارتباط بين البعد المحاسبي والمتغير التابع بلغ $R = 0.269$ أي بنسبة (26.9%)، وهو ما يعكس علاقة ضعيفة موجبة بينهما، ونلاحظ أيضاً أن معامل التحديد $R^2 = 0.072$ ، وهذا يعني أن (7.2%) من التباين الحاصل في الالتزام البيئي يعود إلى تغيرات حاصلة بسبب البعد المحاسبي، بينما ترجع النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج، أما بالنسبة لمعامل الانحدار فقد بلغت قيمة t المحسوبة (2.355) بقيمة احتمالية $\text{Sig} = 0.021$ أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، كما بلغ معامل $\text{Beta} = 0.269$ ، مما يدل على أن البعد المحاسبي يؤثر بشكل ضعيف لكن دال إحصائياً على الالتزام البيئي، وبما أن مستوى الدلالة أقل من 0.05، فإنه يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والمعالجة المحاسبية للرسوم البيئية والالتزام البيئي داخل المؤسسة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

معادلة الانحدار البسيط

$$Y=1.801+0.306X$$

حيث:

Y مستوى الالتزام البيئي؛

X البعد المحاسبي (الإفصاح والمعالجة المحاسبية للرسوم البيئية).

الفرع الرابع: البعد التنظيمي

الفرضية: تسهم الهياكل والإجراءات التنظيمية في تعزيز الالتزام البيئي داخل المؤسسات الصناعية.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التنظيمية والالتزام البيئي داخل المؤسسات الصناعية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التنظيمية والالتزام البيئي داخل المؤسسات الصناعية.

جدول رقم (02-25): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط الفرضية الفرعية الرابعة البعد التنظيمي

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية DF	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	0.829	1	0529	3.547	0.064
الخطأ	10.583	71	0.149	–	–
المجموع	11.111	72	–	–	–
المتغير	β	الخطأ المعياري	معامل β	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الثابت	2.031	0.311	–	6.521	0.000
البعد التنظيمي	0.216	0.115	0.218	1.883	0.064
معامل الارتباط	0.218	معامل التحديد	0.048	المتغير التابع مستوى الالتزام البيئي	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26 (أنظر الملحق رقم 02)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-25) أن النموذج لم يحقق معنوية إحصائية قوية، حيث بلغت قيمة

F المحسوبة (3.547) بقيمة احتمالية Sig = 0.064 وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، مما

يعني أن النموذج غير معنوي إحصائياً كما أن معامل الارتباط بين البعد التنظيمي والمتغير التابع بلغ $R = 0.218$ أي بنسبة (21.8%)، وهو ما يعكس علاقة ضعيفة موجبة بينهما، ونلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 0.048$ ، وهذا يعني أن (4.8%) فقط من التباين الحاصل في الالتزام البيئي يعود إلى تغيرات حاصلة بسبب البعد التنظيمي، بينما ترجع النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج، بالنسبة لمعامل الانحدار فقد بلغت قيمة t المحسوبة (1.883) بقيمة احتمالية $\text{Sig} = 0.064$ أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، كما بلغ معامل $\text{Beta} = 0.218$ ، مما يدل على أن البعد التنظيمي لا يؤثر بشكل معنوي على الالتزام البيئي. وبما أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05، فإنه يتم قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التنظيمية والرقابة الداخلية والالتزام البيئي داخل المؤسسات الصناعية.

معادلة الانحدار البسيط

$$Y = 2.031 + 0.216X$$

حيث:

Y مستوى الالتزام البيئي؛

X البعد التنظيمي (الهياكل والإجراءات التنظيمية والرقابة الداخلية).

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل حاولنا معرفة مدى تأثير الأبعاد التشريعية، المالية والاقتصادية، المحاسبية والتنظيمية المرتبطة بالرسوم البيئية على مستوى الالتزام البيئي للمؤسسات الصناعية، حيث أجريت الدراسة الميدانية على عينة ممثلة من المهنيين في مجال التدقيق وكذا المؤسسات الاقتصادية لمعرفة مدى انعكاس هذه الأبعاد على تحسين الأداء البيئي، بالإضافة إلى معرفة مدى ترابطها فيما بينها، والتعرف على أهم الإجراءات التي تساعد على تعزيز الالتزام البيئي وضمان استمرارية المؤسسات، حيث أثبتت الدراسة الميدانية قبول الفرضية ككل باستثناء البعد التنظيمي الذي لم يظهر علاقة معنوية إحصائية، مما يعكس الحاجة إلى مزيد من تطوير الإجراءات التنظيمية والرقابة الداخلية لتكون أكثر فعالية في دعم الالتزام البيئي.

يمكن القول إن الأبعاد ككل (التشريعي، المالي والاقتصادي، المحاسبي، والتنظيمي) تمثل محددات أساسية في تعزيز الالتزام البيئي داخل المؤسسات الصناعية، حيث أثبتت الدراسة أن ثلاثة منها (التشريعي، المالي والاقتصادي، المحاسبي) لها تأثير معنوي ودال إحصائي، بينما يظل البعد التنظيمي محالا مفتوحا للتحسين والتطوير، نظرا لضعف دلالاته الإحصائية في النموذج.

الخاتمة

بعد دراستنا لمختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع البحث حول أثر الرسوم البيئية بأبعادها التشريعية، المالية والاقتصادية، المحاسبية والتنظيمية على الالتزام البيئي للمؤسسات الصناعية، توصلنا من خلال الجانب الميداني إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، حيث أكدت هذه الدراسة على الدور الذي تلعبه الأبعاد الثلاثة (التشريعي، المالي والاقتصادي، المحاسبي) في تعزيز الالتزام البيئي داخل المؤسسات الصناعية، أثبتت النتائج الميدانية وجود علاقات ارتباط متوسطة إلى قوية بين هذه الأبعاد والمتغير التابع، مما يعكس أهمية هذه المحددات في تحسين الأداء البيئي وضمان استمرارية المؤسسات.

■ مناقشة نتائج الفرضيات

✓ البعد التشريعي: أظهر النموذج علاقة موجبة ضعيفة لكنها معنوية ($R^2 = 0.069, \text{Sig} = 0.025$)، مما يؤكد أن وضوح التشريعات والتنظيمات يعزز الالتزام البيئي؛

✓ البعد المالي والاقتصادي: بين النموذج علاقة موجبة ضعيفة لكنها معنوية ($R^2 = 0.076, \text{Sig} = 0.018$)، مما يدل على أن الرسوم البيئية تؤثر ماليا واقتصاديا في دفع المؤسسات نحو تقليل الأنشطة الملوثة؛

✓ البعد المحاسبي: أظهر النموذج علاقة موجبة ضعيفة لكنها معنوية ($R^2 = 0.072, \text{Sig} = 0.021$)، مما يؤكد أن الإفصاح والمعالجة المحاسبية للرسوم البيئية يساهمان في تحسين الالتزام البيئي؛

✓ البعد التنظيمي: أظهر النموذج علاقة موجبة ضعيفة وغير معنوية ($R^2 = 0.048, \text{Sig} = 0.064$)، مما يعكس الحاجة إلى تطوير الإجراءات التنظيمية والرقابة الداخلية.

جميع النماذج الإحصائية السابقة (التشريعي، المالي والاقتصادي، المحاسبي) أثبتت معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يعني رفض الفرضيات العدمية وقبول الفرضيات البديلة، باستثناء البعد التنظيمي الذي لم يحقق دلالة إحصائية.

■ التوصيات

- ✓ تعزيز وضوح التشريعات والتنظيمات البيئية وتفعيل آليات الرقابة؛
- ✓ تطوير سياسات مالية واقتصادية أكثر صرامة لتقليل الأنشطة الملوثة؛
- ✓ إلزام المؤسسات بالإفصاح والمعالجة المحاسبية للرسوم البيئية ضمن تقاريرها المالية؛
- ✓ إعادة النظر في الهياكل التنظيمية وتفعيل الرقابة الداخلية لدعم الالتزام البيئي.

■ آفاق الدراسة

- ✓ توسيع نطاق البحث ليشمل قطاعات أخرى غير المؤسسات الصناعية؛
- ✓ دراسة تأثير التكنولوجيا والابتكار البيئي كأبعاد إضافية؛
- ✓ إجراء مقارنات دولية لمعرفة مدى اختلاف تأثير الرسوم البيئية بين السياقات الاقتصادية المختلفة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

■ الكتب

1. أحمد فنيديس، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، 2016.

2. عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2012.

■ المقالات والمداخلات

3. بن زكورة العونية، سعيدي فاطمة الزهرة، حماية البيئة في ظل قوانين الجباية البيئية بالجزائر ودورها في التوجه نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، جامعة خميس مليانة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، 2019.

4. بوذريع صالحيحة، عائشة بوثلجة، النظام الجبائي وأثره في الحد من التلوث: دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 3، 2018.

5. صونية بن طيبة، الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة، الملتقى الدولي حول النظام القانوني لحماية البيئة، جامعة قلمة، 2013.

6. شوطم الحاج، وعبادي قادة، الجباية الخضراء كآلية قانونية للتأهيل البيئي للمنشآت المصنفة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 2019.

7. فاطمة الزهراء زرواطي، إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

8. محمد بن عزرة، فعالية النظام الضريبي في حماية البيئة من أشكال التلوث، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، 2016.

9. معمري عبد الوهاب، وموري سمية، دور الجباية البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية بشار، ASJP، 2022.

■ الأطروحات

10. غريب وريدة، واقع التزام المؤسسات الصناعية بمتطلبات الإدارة البيئية: دراسة حالة شركة أنابيب ALPHAPIPE – غرداية، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة غرداية، 2022.

11. مسعود كرسك، المراجعة البيئية ودورها في تحقيق الالتزام البيئي للمؤسسات الصناعية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية – وحدة ورقلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021.

■ القوانين والتشريعات

12. القانون 03-10 المؤرخ 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، عدد 43، 2003/07/20.

13. المادة 54 من قانون المالية، العدد 30، 31 ديسمبر 2019.

14. المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009.

15. المادة 91 المعدلة بموجب المادة 64 من قانون 11-17 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017.

16. المادة 38 المعدلة بموجب المادة 55 من قانون 06-24 المؤرخ 2007.

17. مرسوم تنفيذي رقم 118-07 المؤرخ في 21 أبريل 2007 والمعدل بالمادة 61 من قانون 16-05 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005.
 18. مرسوم تنفيذي 300-07 المؤرخ في 27 سبتمبر 2007.
 19. المادة 64 المعدلة بموجب المادة 203 من قانون 21-01 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001.
 20. المادة 11 من قانون 21-01 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001.
 21. المادة 53 من قانون 22-03 المتضمن المرسوم التنفيذي 87-09 المؤرخ في 17 فيفري 2009.
- المواقع الإلكترونية
22. <https://www.wisdomlib.org/concept/environmental-fee>. (تاريخ المشاهدة 01.04.2026).
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية
23. Alain Karsenty, Introduction à la fiscalité environnementale, IUCN, 2016.
 24. Cécile Remeur, Comprendre la fiscalité environnementale, Service de recherche du Parlement européen (EPRS), 2020.
 25. Clément, M., Godzinski, A., & Vincent, I., Les effets économiques de la fiscalité environnementale sur les ménages et les entreprises, Rapport particulier n° 5, 2019.
 26. Hamiti, D., La fiscalité environnementale comme outil de protection de l'environnement en Algérie, Revue des Économies Financières Bancaires & de Management, 2022.
 27. Keen, M., Taxation and the Environment: An Overview of Key Issues for Developing Countries, Ferdi, 2023.
 28. Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE), La fiscalité, l'innovation et l'environnement, Paris : Éditions OCDE, 2010.
 29. United Nations, Environmental tax issues, Committee of Experts on International Cooperation in Tax Matters, 2019.

قائمة الملاحق



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تحية طيبة وبعد،

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، بعنوان: "اثر الرسوم البنائية على التزام المؤسسات الصناعية دراسة حالة - دراسة ميدانية للمؤسسات بورقلة -"، يسرنا أن نقدم بين أيديكم هذا الاستبيان، بهدف جمع المعطيات والمعلومات الضرورية لدعم الدراسة الميدانية لهذا البحث. نرجو منكم التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة بأكبر قدر من الدقة والموضوعية، مع ضمان أن كل المعلومات المقدمة ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. مساهمتكم في تعبئة هذا الاستبيان تعدّ ركيزة أساسية لنجاح هذه الدراسة وتحقيق أهدافها.

ارجو الإجابة عن الأسئلة الآتية بوضع علامة (X) في المكان المناسب

القسم الأول: المعلومات العامة

1. المؤهل العلمي:

☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ أخرى

2. الوظيفة الحالية :

☐ محاسب ☐ مدير مالي ☐ رئيس مصلحة ☐ إداري أخرى

3. سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ ما بين 5 و 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

4. المؤسسة التي تنتمي إليها

أذكرها.....

5. طبيعة المؤسسة: ☐ عمومية ☐ خاصة

القسم الثاني: فقرات الاستبيان

المحور الأول: الرسوم البيئية

الابعاد	الفقرات	غير موافق	محايد	موافق
التشريعي	توجد وضوح في التشريعات المنظمة للرسوم البيئية			
	توجد عدالة في توزيع الرسوم البيئية حسب حجم النشاط			
	توجد حوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع الالتزام البيئي			
	توجد صرامة في العقوبات المرتبطة بعدم دفع الرسوم البيئية			
	يوجد استقرار في القوانين البيئية			
المالي والاقتصادي	يوجد ارتفاع في الرسوم البيئية يدفع نحو تبني ممارسات بيئية			
	تُدرج الرسوم البيئية ضمن التخطيط المالي للمؤسسة			
	تؤثر الرسوم البيئية على القدرة التنافسية للمؤسسة			
	تعتبر المؤسسة الالتزام البيئي ضرورة اقتصادية			
المحاسبي	تهتم المؤسسة بالإفصاح عن الرسوم البيئية في القوائم المالية			
	توجد معالجة محاسبية للرسوم البيئية			
	يوجد نظام محاسبة بيئية بالمؤسسة			
	تلتزم المؤسسة بإعداد تقارير بيئية			

			توجد رقابة داخلية فعالة تعزز الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية داخل المؤسسة.	التنظيمي
			تخصص المؤسسة هياكل وإجراءات تنظيمية لمتابعة وتطبيق متطلبات الالتزام البيئي.	
			تحرص الإدارة على دعم برامج التوعية والتكوين في المجال البيئي للعاملين.	
			تعتمد المؤسسة آليات إدارية لمتابعة وتقييم مستوى الأداء والالتزام البيئي	

المحور الثاني: الالتزام بالمعايير البيئية

الفقرات	غير موافق	محايد	موافق
تطبق المؤسسة برامج للحد من التلوث استجابة للرسوم البيئية.			
تحتزم المؤسسة حدود التلوث المسموح بها قانونيا.			
تستجيب المؤسسة لعمليات التفتيش البيئي بانتظام.			
تخصص المؤسسة ميزانية للاستثمار في التقنيات الصديقة للبيئة.			
تقوم المؤسسة بمراجعة سياساتها البيئية بشكل دوري.			

قائمة المحكمين

د.أ سعيد هتهات	جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملحق رقم 02

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ليسانس	28	38.4	38.4	38.4
ماستر	38	52.1	52.1	90.4
ماجستير	1	1.4	1.4	91.8
دكتوراه	1	1.4	1.4	93.2
5.00	5	6.8	6.8	100.0
Total	73	100.0	100.0	

الوظيفة				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسب	36	49.3	49.3	49.3
مدير مالي	9	12.3	12.3	61.6
رئيس مصلحة	13	17.8	17.8	79.5
اداري	11	15.1	15.1	94.5
أخرى	4	5.5	5.5	100.0
Total	73	100.0	100.0	

الخبرة				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 5 سنوات	12	16.4	16.4	16.4
ما بين 5 و 10 سنوات	20	27.4	27.4	43.8
أكثر من 10 سنوات	41	56.2	56.2	100.0
Total	73	100.0	100.0	

طبيعة المؤسسة				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid عمومية	69	94.5	94.5	94.5
خاصة	4	5.5	5.5	100.0
Total	73	100.0	100.0	

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items

Correlations

		يوجد استقرار في القوانين البيئية	توجد صرامة في العقوبات المرتبطة بعدم دفع الرسوم البيئية	توجد حوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع الالتزام البيئي	توجد عدالة في توزيع الرسوم البيئية حسب حجم النشاط	توجد وضوح في التشريعات المنظمة للرسوم البيئية	البعد التشريعي
البعد التشريعي	Pearson Correlation	.497**	.757**	.631**	.517**	.968**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	73	73	73	73	73	73
توجد وضوح في التشريعات المنظمة للرسوم البيئية	Pearson Correlation	.467**	.706**	.569**	.560**	1	.968**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000
	N	73	73	73	73	73	73
توجد عدالة في توزيع الرسوم البيئية حسب حجم النشاط	Pearson Correlation	- .007	.174	.170	1	.560**	.517**
	Sig. (2-tailed)	.955	.141	.151		.000	.000
	N	73	73	73	73	73	73
توجد حوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع الالتزام البيئي	Pearson Correlation	- .026	.343**	1	.170	.569**	.631**
	Sig. (2-tailed)	.829	.003		.151	.000	.000
	N	73	73	73	73	73	73
توجد صرامة في العقوبات المرتبطة بعدم دفع الرسوم البيئية	Pearson Correlation	.248*	1	.343**	.174	.706**	.757**
	Sig. (2-tailed)	.035		.003	.141	.000	.000
	N	73	73	73	73	73	73
يوجد استقرار في القوانين البيئية	Pearson Correlation	1	.248*	-.026	-.007	.467**	.497**
	Sig. (2-tailed)		.035	.829	.955	.000	.000
	N	73	73	73	73	73	73

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		البعد المالي والاقتصادي	يوجد ارتفاع في الرسوم البيئية يدفع نحو تبني ممارسات بيئية	تُدرج الرسوم البيئية ضمن التخطيط المالي للمؤسسة	تؤثر الرسوم البيئية على القدرة التنافسية للمؤسسة	تعتبر المؤسسة الالتزام البيئي ضرورة اقتصادية
البعد المالي والاقتصادي	Pearson Correlation	1	.747**	.602**	.362**	.776**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.002	.000
	N	73	73	73	73	73
يوجد ارتفاع في الرسوم البيئية يدفع نحو تبني ممارسات بيئية	Pearson Correlation	.747**	1	.118	-.120-	.732**
	Sig. (2-tailed)	.000		.320	.313	.000
	N	73	73	73	73	73
تُدرج الرسوم البيئية ضمن التخطيط المالي للمؤسسة	Pearson Correlation	.602**	.118	1	.309**	.118
	Sig. (2-tailed)	.000	.320		.008	.320
	N	73	73	73	73	73
تؤثر الرسوم البيئية على القدرة التنافسية للمؤسسة	Pearson Correlation	.362**	-.120-	.309**	1	-.024-
	Sig. (2-tailed)	.002	.313	.008		.842
	N	73	73	73	73	73
تعتبر المؤسسة الالتزام البيئي ضرورة اقتصادية	Pearson Correlation	.776**	.732**	.118	-.024-	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.320	.842	
	N	73	73	73	73	73

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		البعد المحاسبي	تهتم المؤسسة بالإفصاح عن الرسوم البيئية في القوائم المالية	توجد معالجة محاسبية للرسوم البيئية	يوجد نظام محاسبة بيئية بالمؤسسة	تلتزم المؤسسة بإعداد تقارير بيئية
البعد المحاسبي	Pearson Correlation	1	.590**	.613**	.714**	.569**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	73	73	73	73	73
تهتم المؤسسة بالإفصاح عن الرسوم البيئية في القوائم المالية	Pearson Correlation	.590**	1	.435**	.115	.081

	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.333	.496
	N	73	73	73	73	73
توجد معالجة محاسبية للرسوم البيئية	Pearson Correlation	.613**	.435**	1	.254*	.056
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.030	.640
	N	73	73	73	73	73
يوجد نظام محاسبية بيئية بالمؤسسة	Pearson Correlation	.714**	.115	.254*	1	.211
	Sig. (2-tailed)	.000	.333	.030		.073
	N	73	73	73	73	73
تلتزم المؤسسة بإعداد تقارير بيئية	Pearson Correlation	.569**	.081	.056	.211	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.496	.640	.073	
	N	73	73	73	73	73

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		البعد التنظيمي	توجد رقابة داخلية فعالة تعزز الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية داخل المؤسسة.	تخصص المؤسسة هياكل وإجراءات تنظيمية لمتابعة وتطبيق متطلبات الالتزام البيئي.	تحرص الإدارة على دعم برامج التوعية والتكوين في المجال البيئي للعاملين	تعتمد المؤسسة آليات إدارية لمتابعة وتقييم مستوى الأداء والالتزام البيئي
البعد التنظيمي	Pearson Correlation	1	.586**	.817**	.771**	.709**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	73	73	73	73	73
توجد رقابة داخلية فعالة تعزز الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية داخل المؤسسة.	Pearson Correlation	.586**	1	.522**	.180	.093
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.127	.433
	N	73	73	73	73	73
تخصص المؤسسة هياكل وإجراءات تنظيمية لمتابعة وتطبيق متطلبات الالتزام البيئي.	Pearson Correlation	.817**	.522**	1	.539**	.318**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.006
	N	73	73	73	73	73

تحرص الإدارة على دعم برامج التوعية والتكوين في المجال البيئي للعاملين	Pearson Correlation	.771**	.180	.539**	1	.521**
	Sig. (2-tailed)	.000	.127	.000		.000
	N	73	73	73	73	73
تعتمد المؤسسة آليات إدارية لمتابعة وتقييم مستوى الأداء والالتزام البيئي	Pearson Correlation	.709**	.093	.318**	.521**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.433	.006	.000	
	N	73	73	73	73	73

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		المتغير التابع	تطبيق المؤسسة برامج للحد من التلوث	تحتزم المؤسسة حدود التلوث القانونية	تستجيب المؤسسة لعمليات التفتيش البيئي	تخصص المؤسسة ميزانية للاستثمار البيئي	تقوم المؤسسة بمراجعة سياساتها البيئية
المتغير التابع	Pearson Correlation	1	.509**	.830**	.752**	.753**	.462**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	73	73	73	73	73	73
تطبيق المؤسسة برامج للحد من التلوث	Pearson Correlation	.509**	1	.322**	.103	.065	.518**
	Sig. (2-tailed)	.000		.005	.388	.586	.000
	N	73	73	73	73	73	73
تحتزم المؤسسة حدود التلوث القانونية	Pearson Correlation	.830**	.322**	1	.524**	.637**	.230*
	Sig. (2-tailed)	.000	.005		.000	.000	.050
	N	73	73	73	73	73	73
تستجيب المؤسسة لعمليات التفتيش البيئي	Pearson Correlation	.752**	.103	.524**	1	.567**	.068
	Sig. (2-tailed)	.000	.388	.000		.000	.567
	N	73	73	73	73	73	73
تخصص المؤسسة ميزانية للاستثمار البيئي	Pearson Correlation	.753**	.065	.637**	.567**	1	.039
	Sig. (2-tailed)	.000	.586	.000	.000		.741
	N	73	73	73	73	73	73

تقوم المؤسسة بمراجعة سياستها البيئية	Pearson Correlation	.462**	.518**	.230*	.068	.039	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.050	.567	.741	
	N	73	73	73	73	73	73

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		المتغير التابع	البعد التشريعي	البعد المالي والاقتصادي	البعد المحاسبي	البعد التنظيمي
المتغير التابع	Pearson Correlation	1	.263*	.276*	.269*	.218
	Sig. (2-tailed)		.025	.018	.021	.064
	N	73	73	73	73	73
البعد التشريعي	Pearson Correlation	.263*	1	.230	.035	.107
	Sig. (2-tailed)	.025		.051	.766	.367
	N	73	73	73	73	73
البعد المالي والاقتصادي	Pearson Correlation	.276*	.230	1	.537**	.132
	Sig. (2-tailed)	.018	.051		.000	.266
	N	73	73	73	73	73
البعد المحاسبي	Pearson Correlation	.269*	.035	.537**	1	.156
	Sig. (2-tailed)	.021	.766	.000		.189
	N	73	73	73	73	73
البعد التنظيمي	Pearson Correlation	.218	.107	.132	.156	1
	Sig. (2-tailed)	.064	.367	.266	.189	
	N	73	73	73	73	73

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Statistics

البعد التشريعي	يوجد استقرار في القوانين البيئية	توجد صرامة في العقوبات المرتبطة بعدم دفع الرسوم البيئية	توجد حوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع الالتزام البيئي	توجد عدالة في توزيع الرسوم البيئية حسب حجم النشاط	توجد وضوح في التشريعات المنظمة للكرسوم البيئية
-------------------	-------------------------------------	---	---	---	--

N Valid	73	73	73	73	73	73
Missing	0	0	0	0	0	0
Mean	2.6219	2.7534	2.5616	2.5205	2.6027	2.6121
Std. Deviation	.35208	.52124	.64520	.66895	.59488	.36385

Statistics

	يوجد ارتفاع في الرسوم البيئية يدفع نحو تبني ممارسات بيئية	تُدرج الرسوم البيئية ضمن التخطيط المالي للمؤسسة	تؤثر الرسوم البيئية على القدرة التنافسية للمؤسسة	تعتبر المؤسسة الالتزام البيئي ضرورة اقتصادية	البعد المالي والاقتصادي
N Valid	73	73	73	73	73
Missing	0	0	0	0	0
Mean	2.5753	2.5616	2.7260	2.5753	2.6096
Std. Deviation	.64373	.62330	.44908	.64373	.37957

Statistics

	تهتم المؤسسة بالإفصاح عن الرسوم البيئية في القوائم المالية	توجد معالجة محاسبية للرسوم البيئية	يوجد نظام محاسبة بيئية بالمؤسسة	تلتزم المؤسسة بإعداد تقارير بيئية	البعد المحاسبي
N Valid	73	73	73	73	73
Missing	0	0	0	0	0
Mean	2.7260	2.7808	2.3973	2.6849	2.6473
Std. Deviation	.50718	.41655	.70198	.57438	.34570

Statistics

	توجد رقابة داخلية فعّالة تعزز الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية داخل المؤسسة	تخصص المؤسسة هياكل وإجراءات تنظيمية لمتابعة وتطبيق متطلبات الالتزام البيئي	تحرص الإدارة على دعم برامج التوعية والتكوين في المجال البيئي للعاملين	تعتمد المؤسسة آليات إدارية لمتابعة وتقييم مستوى الأداء والالتزام البيئي	البعد التنظيمي
N Valid	73	73	73	73	73
Missing	0	0	0	0	0
Mean	2.7260	2.6712	2.7534	2.6027	2.6884
Std. Deviation	.47901	.57867	.49387	.63987	.39700

Statistics

	المتغير التابع	تقوم المؤسسة بمراجعة سياستها البيئية	تخصص المؤسسة ميزانية للاستثمار البيئي	تستجيب المؤسسة لعمليات التفتيش البيئي	تحتزم المؤسسة حدود التلوث القانونية	تطبق المؤسسة برامج للحد من التلوث
N Valid	73	73	73	73	73	73
Missing	0	0	0	0	0	0
Mean	2.6110	2.6986	2.4932	2.4384	2.6575	2.7671
Std. Deviation	.39284	.46203	.64814	.72622	.58260	.45706

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			Sig. F Change	Durbin-Watson
						F Change	df1	df2		
1	.263 ^a	.069	.056	.38171	.069	5.258	1	71	.025	1.437

a. Predictors: (Constant), البعد التشريعي

b. Dependent Variable: المتغير التابع

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.766	1	.766	5.258	.025 ^b
Residual	10.345	71	.146		
Total	11.111	72			

a. Dependent Variable: المتغير التابع

b. Predictors: (Constant), البعد التشريعي

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.	Correlations		
	B	Std. Error	Beta				Zero-order	Partial	Part
1 (Constant)	1.870	.326			5.737	.000			
البعد التشريعي	.284	.124	.263		2.293	.025	.263	.263	.263

a. Dependent Variable: المتغير التابع

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			Sig. F Change	Durbin-Watson
						F Change	df1	df2		
1	.276 ^a	.076	.063	.38024	.076	5.851	1	71	.018	1.724

a. Predictors: (Constant), البعد المالي والاقتصادي

b. Dependent Variable: المتغير التابع

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.846	1	.846	5.851	.018 ^b
Residual	10.265	71	.145		
Total	11.111	72			

a. Dependent Variable: المتغير التابع

b. Predictors: (Constant), البعد المالي والاقتصادي

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.	Correlations		
	B	Std. Error	Beta				Zero-order	Partial	Part
1 (Constant)	1.866	.311			5.994	.000			
البعد المالي والاقتصادي	.286	.118	.276	2.419	.018		.276	.276	.276

a. Dependent Variable: المتغير التابع

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			Sig. F Change	Durbin-Watson
						F Change	df1	df2		
1	.269 ^a	.072	.059	.38099	.072	5.547	1	71	.021	1.779

a. Predictors: (Constant), البعد المحاسبي

b. Dependent Variable: المتغير التابع

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
-------	----------------	----	-------------	---	------

1	Regression	.805	1	.805	5.547	.021 ^b
	Residual	10.306	71	.145		
	Total	11.111	72			

a. Dependent Variable: المتغير التابع

b. Predictors: (Constant), البعد المحاسبي

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.	Correlations		
	B	Std. Error	Beta				Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	1.801	.347		5.195	.000			
	البعد المحاسبي	.306	.130	.269	2.355	.021	.269	.269	.269

a. Dependent Variable: المتغير التابع

Model Summary^b

Model	R	R Square		Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			Sig. F Change	Durbin-Watson
		R Square	Adjusted R Square			F Change	df1	df2		
1	.218 ^a	.048	.034	.38607	.048	3.547	1	71	.064	1.622

a. Predictors: (Constant), البعد التنظيمي

b. Dependent Variable: المتغير التابع

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.529	1	.529	3.547	.064 ^b
Residual	10.583	71	.149		
Total	11.111	72			

a. Dependent Variable: المتغير التابع

b. Predictors: (Constant), البعد التنظيمي

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.	Correlations		
	B	Std. Error	Beta				Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	2.031	.311		6.521	.000			
	البعد التنظيمي	.216	.115	.218	1.883	.064	.218	.218	.218

a. Dependent Variable: المتغير التابع

قائمة الفهرس

	الاهداء
	شكر وتقدير
III	الملخص
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال البيانية
VIII	قائمة الملاحق
أ-و	المقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري والأدبيات التطبيقية الرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري الرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية
03	المطلب الأول: الرسوم البيئية
03	الفرع الأول: الجباية البيئية
03	الفرع الثاني: مفهوم الرسوم البيئية
03	الفرع الثالث: الأساس الاقتصادي للرسوم البيئية
04	الفرع الرابع: الأساس القانوني للرسوم البيئية في ضوء مبدأ الملوث الدافع
04	الفرع الخامس: تمييز الرسوم البيئية عن الجباية التقليدية
05	الفرع السادس: دور الوعاء الضريبي في تحديد سعر الرسوم البيئية
07	المطلب الثاني: التزام المؤسسات الصناعية تجاه الرسوم البيئية
07	الفرع الأول: الالتزامات الإجرائية للمؤسسة الصناعية تجاه الرسوم البيئية
08	الفرع الثاني: صور الرسوم البيئية التي تلتزم بها المؤسسة الصناعية
09	الفرع الثالث: آثار التزام المؤسسة الصناعية بالرسوم البيئية وحدود فعاليته
10	الفرع الرابع: الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر
16	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية المتعلقة الرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية

16	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
16	الفرع الأول: الدراسات العربية
19	الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية
19	المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة
20	الفرع الأول: أوجه الشبه وأوجه الاختلاف
21	الفرع الثاني: الفجوة العلمية
21	الفرع الثالث: الاستفادة من الدراسات السابقة
22	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية الرسوم البيئية والتزام المؤسسات الصناعية
24	تمهيد
25	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة
25	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة
25	الفرع الأول: منهج الدراسة
25	الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
33	الفرع الثالث: أسلوب ومصادر جمع البيانات
34	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة
34	الفرع الأول: أداة الدراسة
36	الفرع الثاني: صلاحية أداة الدراسة
41	الفرع الثالث: البرامج والأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات
42	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة.
42	المطلب الأول: عرض النتائج
43	الفرع الأول: الاتجاه العام للمحور الاول
47	الفرع الثاني: الاتجاه العام للمحور الثاني
48	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات والمناقشة
48	الفرع الأول: البعد التشريعي
50	الفرع الثاني: البعد المالي والاقتصادي

51	الفرع الثالث: البعد المحاسبي
53	الفرع الرابع: البعد التنظيمي
55	خلاصة الفصل الثاني
57	الخاتمة
60	المراجع
64	الملاحق